

Distr.

GENERAL

E/1994/47

19 April 1994

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية

والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

١ - دعت الجمعية العامة في القرار ٥٥/٤٨ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفيات الجمركية والتجارة (الغات) وطلبت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) القيام، كل حسب ولايته واحتصاصاته وبالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المختصة واللجان الإقليمية، بمعالجة مسائل التجارة والبيئة معالجة شاملة، وتقديم تقرير بشأن هذه المسألة، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.

٢ - ويترشّف الأمين العام بأن يحيل إلى المجلس التقرير المرفق المقدم من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

المرفق

التجارة والتنمية ومتابعة أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالبيئة والتنمية داخل الأونكتاد

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد للاجتماع الثاني
للجنة التنمية المستدامة

١٩٩٤ مايو / أيار ٢١-١٦

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٦- ١	معلومات أساسية	أولا-
٥	٢٢- ٧	المسائل المتعلقة بالتجارة الواردة في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١	ثانيا-
٥	١٥- ٩	ألف- النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة	ألف-
٧	٢٢- ١٦	باء- جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداومة	باء-
٨	٩١- ٢٣	قضايا بارزة في مناقشة التجارة والتنمية	ثالثا-
٩	٥٢- ٢٨	ألف- المعايير البيئية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والتنافسية	ألف-
١٦	٦٥- ٥٣	باء- السياسات الناشئة ذات الصلة بالبيئة ويمكن أن ترتب آثارا على التجارة	باء-
١٩	٧٦- ٦٦	جيم- تدخل التكاليف الخارجية	جيم-
٢١	٨٤- ٧٧	DAL- توسيع الفرص التجارية المتوفرة بالنسبة إلى المنتجات "الرفيق بالبيئة"	DAL-
٢٣	٩١- ٨٥	هاء- التعاون في مجال وضع البيطاقات الأيكولوجية	هاء-
٢٥	١٠١- ٩٢	رابعا- الاستنتاجات	رابعا-
<u>المرفقات</u>			
٣٠	١١٩-١٠٢	الأول- أنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في الأونكتاد	الأول-
٣٠	١١٠-١٠٤	ألف- تنظيم الأعمال على الصعيد الحكومي الدولي	ألف-
٣٣	١١٩-١١١	باء- أنشطة المتابعة الأخرى في الأونكتاد	باء-
٣٣	١١١	دراسات الموجهة نحو السياسات	١
٣٣	١١٥-١١٢	نشر المعلومات	٢
٣٤	١١٩-١١٦	المساعدة التقنية	٣
٣٦	١٢٩-١٢٠	الثاني- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى	الثاني-
٣٦	١٢٥-١٢١	ألف- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ألف-
٣٧	١٢٨-١٢٦	باء- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة	باء-
٣٨	١٢٩	جيم- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى	جيم-
٣٩	الثالث- مساهمات مجلس التجارة والتنمية بشأن التجارة والبيئة	الثالث-

أولاً - معلومات أساسية

- ١ - طلبت الجمعية العامة، في جملة أمور، إلى الأونكتاد عن طريق القرار ٥٥/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بالتجارة والتنمية، معالجة مسائل التجارة والبيئة معالجة شاملة وتقديم تقرير بشأن هذه المسألة، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.
- ٢ - وهذه المذكورة، المقدمة من أمانة الأونكتاد في إطار مسؤوليتها، تقدم تقريراً عن أنشطة المتابعة داخل الأونكتاد بشأن جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٢، وتستجيب لقرار الجمعية العامة السالف الذكر.
- ٣ - وليس القصد من هذه المذكورة تقديم صورة كاملة عن جميع المسائل البارزة في ميدان التجارة والتنمية. وقدمت أمانة الأونكتاد إلى مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته الأربعين، تقريراً شاملًا بعنوان "اتجاهات في ميدان التجارة والبيئة في إطار التعاون الدولي". وقد أحيلت إلى الجمعية العامة^(١) الاستنتاجات التي توصلت إليها مداولات مجلس التجارة والتنمية المستنسخة في المرفق الثالث والتي وردت في قرار الجمعية العامة السالف الذكر.
- ٤ - ويركز هذا التقرير بالآخرى على جوانب محددة للتنمية المستدامة ذات صلة بالتجارة اختيرت من بين تلك المواضيع التي كانت موضوع التحليل والمناقشة في الأونكتاد والتي تتطلب، إلى جانب المواضيع الأخرى، مزيداً من الاهتمام. وبعض هذه المسائل متصلة أيضاً بسياق الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن "أنماط الاستهلاك المتغيرة".
- ٥ - وهذا التقرير مرتب على النحو التالي: الفرع الثاني ويشير إلى بعض الاستنتاجات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ويستعرض المنجزات الرئيسية في هذا الميدان منذ ذلك الحين ويحددقيود الرئيسية كالتى تعوق التقدم المستدام على الصعيد الدولي. أما الفرع الثالث فيناقش مسائل مختارة في ميدان التجارة والبيئة والتي يقترح ضرورة متابعة مناقشتها داخل لجنة التنمية المستدامة. ويقدم المرفق الأول وصفاً تفصيلياً لإجراءات المتابعة المقترنة داخل الأونكتاد على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة على السواء. وأخيراً يصف المرفق الثاني بإيجاز تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١) الأونكتاد، "تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الأربعين" الاستنتاجات ٤٠٧ (٤٠) TD/B/40 (١) / ١٤ (١) المجلد ١.

٦ - وجد ير بالملحوظة أنه بالإضافة إلى هذا التقرير، ستقدم أمانة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك معا تقريرا إلى الاجتماع الثاني للجنة التنمية المستدامة، عقب الطلب المقدم إليهما في الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالتجارة والتنمية المعقود في جنيف في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ والذي تم تأكيده في اجتماع وزراء البيئة المعقود في أغرا (الهند) يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

ثانيا - المسائل المتعلقة بالتجارة الواردة في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١

٧ - انتهى الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى نتيجة مفادها أن سياسات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني يجب أن يدعمها اقتصاد دولي دينامي ونظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وآمن وغير تميizi يمكن التنبؤ به. ومن بين الأهداف المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ لدعم السياسات الدولية المستدامة في البلدان النامية تحسين امكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق؛ وتوفير الموارد المالية الكافية؛ والتعجيل بتطوير ونشر "التكنولوجيا الأنظف" (لا سيما في البلدان النامية). وتقتضي التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى الحد من الضغوط البيئية وتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء.

٨ - وقد حدد الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها مجالين برنامجيين أساسيين يتصلان بالروابط القائمة بين التجارة والتنمية: (ألف) النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة؛ و (باء) جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداومة. ويتناول هذا الفصل التطورات في هذين المجالين من مجالات البرامج.

ألف - النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة
٩ - يعتبر الوصول إلى الأسواق الرئيسية أداة رئيسية للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان في مرحلة الانتقال. ويطلب النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة ما يلي:

- زيادة تحرير التجارة:

- تجنب الآثار السلبية للسياسات البيئية على التجارة والتنمية، لا سيما في البلدان النامية وتجنب استخدام مقاييس بيئية كشكل مقنع من أشكال الحماية؛

- إيجاد نظام تجاري دولي منصف ومضمون غير تميizi وقابل للتنبؤ به.

١٠ - وحدد جدول أعمال القرن ٢١ القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعرّض سبيل التجارة وكذلك الأسعار المتداينة والمتمدّهورة لمعظم السلع الأساسية بوصفها عوامل تقلّل من قدرة البلدان النامية على القيام عن طريق التجارة الدولية بتبعة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية المستدامة. كما أن تحسين امكانية الوصول إلى الأسواق، الذي تحقق عن طريق تحرير التجارة، بما في ذلك خفض التعريفات الجمركية (وتصاعد تلك التعريفات) والتدابير غير الجمركية، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة.

١١ - وبعد اتمام دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إنجزا هاما في هذا الصدد، لكنه ما زال يترك مجالات اهتمام كثيرة بالنسبة للبلدان النامية في حالة غير مرضية. ويظل صحيحا، كما ورد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أنه "إذا ما أرادت البلدان النامية أن توفق بين الحاجة إلى التموي السريع للصادرات وال الحاجة إلى الاحتفاظ بقاعدة الموارد، فإنه من المهم أن تتمتع تلك البلدان بامكانية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية بالنسبة للصادرات غير التقليدية التي تتمتع فيها بميزة نسبية"(٢).

١٢ - ومن ثم فإنه من المهم تحديد المجالات التي يمكن فيها لزيادة تحرير التجارة، بما في ذلك عن طريق الحد من تصاعد التعرفيفات الجمركية أو إزالتها، الإسهام في التنمية المستدامة^(٣).

١٣ - وينبغي أيضاً تركيز الاهتمام على إزالة القيود التجارية التي لها آثار سلبية وعلى التدابير الإيجابية مثل تعزيز فرص تجارة المنتجات "الصديقة بيئياً". وإلى جانب زيادة تحرير التجارة، ينبغي أن تركز الجهود أيضاً على منع الآثار الضارة للسياسات والتدابير البيئية على النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

(٢) اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، صفحة ٨٣.

(٣) لن يكون تحرير التجارة وحده كافياً لتحقيق التنمية المستدامة. وعندما توجد أوجه إخفاق كبيرة في مجال السياسة أو السوق، فإن زيادة الإنتاج من أجل الصادرات ربما تؤدي إلى زيادة الضغط على البيئة، ومثال ذلك، عندما يتم تقدير أسعار الموارد الطبيعية بأقل من قيمتها كثيراً. وليس هذه حجة تسايق ضد تحرير التجارة، بل تشير إلى الحاجة إلى تقييم الآثار البيئية للتغيرات في الإنتاج والتجارة في أعقاب تحرير التجارة وإجراء التكيفات اللازمة في مجال السياسات لتجنب الآثار البيئية السلبية. ولسوف يسهم تحرير التجارة في التنمية المستدامة في حالة تنفيذ سياسات بيئية سليمة أو عندما يصاحب تحرير التجارة سياسات حكومية في المجالات ذات الصلة التي تكيف الحوافز الاقتصادية لتتواءم مع الأهداف البيئية.

١٤ - وفي بعض الأحيان يتطلب تجنب الآثار العكسية على الشركاء التجاريين زيادة التلاحم بين السياسات والتدابير التي تنفذها فرادي البلدان، على سبيل المثال، في مجالات إعادة التدوير والتغليف. وزيادة التلاحم مطلوبة أيضاً لتجنب الآثار غير المقصودة مثل الاختلالات في الأسواق الخارجية أو الجنوح إلى القيام بعمليات التكيف (على سبيل المثال في تجهيز المواد أو في استعمالها) لأسباب تتعلق بالمنافسة في مجال الصادرات، عندما تكون تلك العمليات غير ضرورية لحماية البيئة في البلد المستورد وقليلة الفائدة على السواء أو غير ملائمة في سياق الظروف البيئية والأنمائية في البلدان المنتجة.

١٥ - وبقتضي كذلك النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف، في الوقت الذي يستجيب فيه للأهداف البيئية، يكون قادراً على منع الآثار العكسية غير الضرورية للسياسات والتدابير ذات الصلة بالبيئة على التجارة والتنمية. وينبغي إعطاء أولوية علياً لتجنب التدابير التجارية الحماية والالتزام بنظام فعال متعدد الأطراف بما في ذلك المبدأ ١٢ من مبادئ إعلان ريو.

باء - جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداعمة

١٦ - أشار جدول أعمال القرن ٢١ إلى أنه "لم يتم بعد تقييم التفاعلات بين السياسات البيئية والمسائل التجارية متعددة الجوانب تقريباً كاملاً" وطلب إلى الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية ذات الصلة "جعل التجارة والتنمية متداعمة لصالح التنمية المستدامة" و "وضع جدول أعمال للبيئة/التجارة والتنمية".

١٧ - وتعكف المؤسسات الدولية لا سيما مجموعة الغات والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ برامج عمل شاملة تتعلق بالتجارة والتنمية وفقاً لولايات واختصاصات كل منها. وقد وضعت منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي مبادئ توجيهية إجرائية بشأن تحقيق التكامل بين السياسات التجارية والبيئية، وتضطلع المنظمة حالياً بإجراء تحليل يرمي إلى وضع مبادئ توجيهية موضوعية. كما تبذل الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية جهوداً لإيضاح الروابط بين التجارة والبيئة.

١٨ - وأسفر التحليل والمناقشة المضطلع بها حتى الآن عن زيادة الوعي بأهمية الروابط بين التجارة والتنمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ومن المسلم به حالياً أن السياسات الاقتصادية والتجارية ينبغي أن تؤدي إلى تكامل العوامل البيئية على نحو أفضل، وينبغي أن تكون السياسة البيئية حساسة لاحتياجات النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبدأت عملية توافق الآراء المبنية على المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية في مجال السياسات تحقيق مثل هذا التكامل. غير أنه ما زال يلزم القيام بمزيد من العمل التجريبي لتحسين فهم تلك الروابط ولوضع مزيد من الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات في هذا الشأن.

١٩ - ويجب مع ذلك أن يعتمد التكامل الفعال بين السياسات التجارية والبيئية على مبادئ التنمية المستدامة، فهي الهدف النهائي. ومن اللازم لذلك إيلاء اهتمام كامل للبلدان الفقيرة في العالم وللظروف الخاصة للبلدان النامية واحتياجاتها الانمائية.

٢٠ - لذلك يلزم وضع قضايا الروابط بين التجارة والبيئة في سياق أشمل هو السياسات المنسقة والمتراسكة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويطلب الأمر تعاوناً دولياً معززاً لدعم سياسات التنمية المستدامة الوطنية باتخاذ تدابير إيجابية. وينبغي أن توجه هذه التدابير إلى التعجيل بالتنمية وإقامة نظام تجاري مفتوح، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتقديم موارد مالية كافية، وبناء القدرة المؤسسية على دمج السياسات التجارية والبيئية في إطار السياسات الوطنية للتنمية المستدامة. وهناك تدابير معينة منها نقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة التقنية، وتوسيع فرص التسويق أمام المنتجات "الخضراء".

٢١ - وعلى العموم فإن هذه التدابير لم تأت بعد. وقد ترحب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في أن تكفلتناول الصالات التجارية والبيئية في سياق جهود أوسع لزيادة التسائد بين السياسات التجارية والبيئية خلال سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وفي أن تزال هذه الجهود أو في دعم دولي ممكن عن طريق تدابير مثل المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، فيما يتصل بالوظائف التنسيقية العامة للجنة المعنية بالتنمية

المستدامة، فإن اللجنة قد ترحب في أن تكفل التكامل بين أعمال مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بجعل الإطار الإنمائي بووضوح في محور مناقشات التجارة والتنمية.

٢٢ - وعلى الرغم من أن الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ قد حدد القضايا الرئيسية، فإن النقاش حول التجارة والبيئة يركز أيضا على مظاهر محددة لهذه الصلات المتراقبة الأشمل. ويجري تحليل بعض هذه القضايا في الفصل القادم.

ثالثا - قضايا بارزة في مناقشة التجارة والتنمية

٢٣ - بدأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برنامج عمل شامل في التجارة والبيئة، سواء على المستوى الحكومي الدولي أو مستوى أمانته على السواء، وهو مفصل في المرفق الأول. وقد أسهمت اللجان الحكومية الدولية والأفرقة العاملة في الأونكتاد بالفعل مساهمات رئيسية في مجال التجارة والبيئة والتنمية بتحديد قضايا السياسات ذات الصلة، وبالنهاية بعملية بناء توافق في الآراء.

٢٤ - وقد ركز التحليل والنقاش الدائري على طرق ووسائل تدعيم التعاون الدولي على زيادة التضافر بين التدابير البيئية والسياسات التي ينفذها كل بلد، وعلى منع السياسات البيئية من الإضرار بالنمو الاقتصادي واحتمالات التنمية في البلدان النامية. وهناك اهتمام خاص بتدابير ايجابية تزيد التسائد بين السياسات التجارية والبيئية خلال سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. وتدعم جهود البلدان النامية لبلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا لحل مشاكلها البيئية المحددة. وهكذا فإن الهدف الرئيسي للعمل الذي تقوم به الأونكتاد في مجال التجارة والبيئة ينصب على وضع الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية موضع الصدارة، مضيفة اليه بذلك إلى هذه الصلات المتشابكة البعد الإنمائي الذي تشتت الحاجة اليه.

٢٥ - وتتضمن المواضيع الخاصة التي اختيرت حتى الآن للنظر فيها على المستوى الحكومي الدولي التطورات الحاصلة في ميدان التجارة والبيئة في إطار التعاون الدولي؛ وأثر المعايير والقواعد المتعلقة بالسياسات المتصلة بالبيئة في امكانية الوصول إلى الأسواق وفي القدرة التنافسية على التصدير؛ والعوامل البيئية وتوسيع نطاق الفرص التجارية أمام البلدان النامية؛ وأثار استيعاب التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة.

٢٦ - واسفرت المداولات الحكومية الدولية التي جرت حتى الآن عن تقارب واسع في الآراء على عدد من العناصر، وحدد مجلس التجارة والتنمية بعض العناصر المعينة ذات الأهمية الخاصة ليقوم الأونكتاد بمزيد من العمل بشأنها.

٢٧ - ويحدد هذا الفرع بعض القضايا البارزة في النقاش الدائر حول التجارة والتنمية. ويعطي أيضا فكرة عامة عن المبادرات ذات الصلة، ويقدم عددا من المقترنات للعمل مستقبلا. وتعد القضايا المتنقلة ذات أهمية عليا بالنسبة للبلدان النامية.

ألف - المعايير البيئية وإمكانية الوصول إلى الأسواق والتنافسية
٢٨ - ركز التحليل والنقاش بشأن المعايير البيئية في السياق التجاري على أثر المعايير والقواعد في إمكانية الوصول إلى الأسواق وفي التنافسية^(٤). وهناك سؤال له صلة وثيقة بالموضوع هو هل تترتب مزايا تجارية وبائية على تحقيق الانسجام بين المعايير.

(٤) تعد أمانة الأونكتاد تقريراً عن أثر السياسات المتصلة بالبيئة في إمكانية الوصول إلى الأسواق وفي تنافسية الصادرات، وسيناقشه الجزء الأول من الدورة ٤١ لمجلس التجارة والتنمية التي تعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٢٩ - وتأثير المعايير البيئية على إمكانية الوصول إلى الأسواق يشغل بالذات البلدان النامية. فهي تخشى ألا يسمح لصادراتها بأن تصل إلى الأسواق أو أن تدفع ثمناً فادحاً لتكييفها مع القواعد المتعلقة بالمنتجات الرامية إلى مواجهة المشاكل البيئية في البلدان الصناعية. وأحياناً يسود اعتقاد بأن القواعد البيئية "مفرطة" وإن لها نفس تأثير الحواجز غير الجمركية على التجارة. وكان الاهتمام في العادة يركز على قضية المعايير المتعلقة "بالم المنتجات".

٣٠ - ولم تقيم بالكامل آثار الأنظمة البيئية في شروط امكانية الوصول إلى الأسواق. فقد سبب الافتقار إلى المعلومات الدقيقة الموقعة بشأن المعايير والأنظمة البيئية في الأسواق الخارجية بعض المشاكل للمصدرين، ولكن على العموم لا يوجد دليل تجاري قوي على أن الأنظمة البيئية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد سببت اختلالات تجارية رئيسية.

٣١ - ومع ذلك فإن آثار السياسات الإنمائية على البلدان النامية قد تصبح أضخم. فقد يواجه المصدرون من البلدان النامية صعوبات تكنولوجية، في التقييد بالمعايير البيئية الأصرم، وفي الاحتفاظ بقدرتهم التنافسية إزاء المطالب البيئية الناشئة من الأسواق الخارجية. وهذه النقطة موضحة أكثر في الفرع باه في سياق السياسات الناشئة حديثاً المتعلقة بالمنتجات.

٣٢ - ويجري الأونكتاد عدداً من الدراسات عن الأثر المحتمل للسياسات والمعايير والأنظمة البيئية في إمكانية وصول البلدان النامية والبلدان في مرحلة الانتقال إلى الأسواق وقدرتها التنافسية. وسينصب العمل المقبل للأونكتاد على مبادرات تقليل أثرها الضار - إن وجد - على الصادرات من البلدان النامية، إلى أقصى حد، وتوسيع فرص التجارة أمام البلدان النامية.

معايير وأنظمة التجهيز المتصلة بالبيئة
٣٣ - ازداد الاهتمام بمعايير التجهيز^(٥). وعلى الرغم من أن المعايير والأنظمة المتعلقة باستعمال طرق التجهيز والإنتاج تعد جزءاً أساسياً من السياسة البيئية فليس من الواضح إذا كانت هذه المعايير يعني أن تصبح قضية تجارية هامة. فأولاً، وبقدر ما أن المشاكل البيئية محلية بحكم طبيعتها، فإن بيئات البلد المستورد لن تتضرر بها؛ ولذلك ليس هناك مبرر بيئي يستدعي أن تمثل المنتجات المستوردة لهذه

Vossenaar R and V. Jha, Environmentally based process and production method standards: (٥)
some implications for developing countries. Paper prepared for the OECD workshop on "Trade and Environment: PPM's Issues", Helsinki, Finland, 6-7 April, 1994

المعايير في البلد المستورد. وثانيا، لا تقييد قواعد التجارة الدولية حق البلد في تحديد هذه المعايير عند المستوى الذي يتلقى مع أولوياته.

٣٤ - أما في السياق التجاري، فإن الاهتمام بالمعايير التي تتصدى فقط لمشاكل بيئية محلية بحكم طبيعتها لها صلة بمسألة التنافسية. ولتحليل آثار المعايير البيئية في التنافسية، يمكن النظر في العوامل التالية:

(أ) تكاليف الامتثال للأنظمة البيئية المحلية؛

(ب) المطالب الناشئة في أسواق التصدير المتصلة بالبيئة؛

(ج) التجارة بالسلع والخدمات البيئية؛

(د) المساعدة المقدمة من الحكومة امتثالاً للمعايير البيئية؛

٣٥ - ففيما يتعلق بالنقطة (أ) فإن ثمن الامتثال للقواعد البيئية المحلية واتباع معايير وقواعد أصرم للتجهيز قد يؤدي إلى فوائد اقتصادية على الأجل الطويل من خلال حماية الصحة البشرية واحتاجية الموارد البيئية. ولكن حيث أن كل شركة تتحمل ثمن الامتثال فإن زيادة تكاليف الانتاج قد تضر بقدرتها التنافسية على المستوى القطاعي أو مستوى المؤسسات التجارية. ولذلك قد تثور أسئلة بشأن الاعيادات "الضمنية" و "الإغراء البيئي" والرسوم "البيئية" التعويضية^(٦). ويشير العمل النظري والتجريبي إلى أن الدفع عن

(٦) قد يضع البلد عن عدم معايير عند مستوى منخفض مصطنع أو لا ينفذ معاييره لكي يكتسب ميزة تجارية تنافسية أو لكي يجذب الاستثمار، ويشار إلى ذلك أحياناً بمصطلح "الإغراء الايكولوجي". كما يشار أحياناً إلى الرسوم المفروضة على المنتجات المستوردة لتعويض الفروق في التكاليف البيئية للإنتاج في حالة "الإغراء البيئي" بأنها رسوم "بيئية" تعويضية. وهذه الرسوم غير مسموح بها في إطار قواعد الغات ولم تطبق على الاطلاق.

التدابير التجارية المستخدمة لتعويض الفروق في ثمن الامتثال قضية ضعيفة جداً حقاً⁽⁷⁾. وتشير الدراسات التجريبية التي تتناول البلدان الصناعية الى أن آثار ثمن معايير التجهيز البيئية صغيرة نسبياً في المتوسط. وحتى عندما تكون التكاليف الرأسمالية مرتفعة نسبياً، فإن التطورات التكنولوجية مثل الانتقال من اسلوب مكافحة التلوث القائم على اتباع نهج المكافحة عند المصب (مثل التجهيز بتعديلات لاحقة) إلى اسلوب منع التلوث باتباع "تكنولوجيا نظيفة" قد يقتصر تكاليف التشغيل ويعوض على الأقل جزءاً من ثمن الامتثال. وليس هناك دليل تجرببي قوي على هجرة الصناعات كرد فعل على الفروق في المعايير البيئية بين البلدان أو على اتباع "سلوك استراتيجي"⁽⁸⁾. وثالثاً، حيث أن الضغوط من أجل فرض قيود تجارية متصلة بطرق التجهيز والانتاج تستند إلى شواغل تنافسية أكثر من استنادها إلى الآثار البيئية في البلدان المستوردة، فإن خطر إساءة استعمال الحماية كبيرة جداً. وقد تؤدي الرسوم البيئية التعويضية إلى خلاف تجاري وتضر بنظام التجارة المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك فإن الخلاف على الإعارات البيئية "الخفية" و "الإغراء البيئي" يستهدف تنافسية البلدان النامية على وجه الخصوص.

٣٦ - ويستطيع ذلك أن النقاش بشأن المعايير المتعلقة بطرق التجهيز والانتاج والتنافسية المستندة إلى قضية ثمن الامتثال للقواعد البيئية الداخلية، قد تعرض البلدان النامية دون داع لضغوط لكي تتبع لأسباب تتعلق بالتنافسية في التصدير معايير تختارها البلدان المستوردة؛ وهنا تضرر البلدان النامية إلى أن تخصص لتحسينات بيئية معينة معاينة موارد تفوق ما قد تختاره على أساس ظروفها وأولوياتها البيئية والإنسانية.

(٧) لاحظ ربيتو أن "القضايا المتعلقة بآثار المعايير البيئية على التنافسية الدولية مبالغ فيها إلى حد كبير وينبغي ألا تناول أولوية عالية في المداولات التي تجرى في المستقبل عن التجارة والسياسية البيئية. وينبغي تقييم الآثار التنافسية على الصعيد الوطني، وليس هناك دليل واحد على أن التنافسية الوطنية ترتبط ارتباطاً سلبياً بصرامة المعايير البيئية. وهذا يعني أن من المأمون القاء عدد من قضايا السياسات الخلافية في سلة المهملات". وفيما يتعلق باستخدام الرسوم التعويضية لردع "الإغراء البيئي" يلاحظ ربيتو أن "المشاكل واسعات الاستعمال التي ستجلبها هذه الأنواع من السياسات التجارية تتجاوز بكثير مشكلة الازاحة التنافسية الموجهة لحلها". انظر روبرت ربيتو، "قضايا التجارة والبيئة ذات الأولوية العالمية (والمنخفضة) التي تواجه منظمة التجارة العالمية". ورقة قدمت إلى الاجتماع المائدة المستديرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عن البيئة والتجارة، لاهاي، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٨) من غير المرجح أن تكون الممارسة رشيدة في "السياسات الاستراتيجية" الرامية إلى الحصول على فوائد اقتصادية قصيرة الأجل عن طريق تعمد وضع معايير عند مستوى مصطنع الانخفاض (أو بعدم انفاذ المعايير). فكثيراً ما يرتبط النهوض بالمعايير ارتباطاً وثيقاً بعملية تراكمية طويلة الأجل هي عملية بناء المؤسسات، وهي تضم تشكيل المهارات وبناء القدرات المؤسسية على مستوى الشركات. وهكذا، يمكن القول أن فرض أي معايير لا تأخذ في الحسبان الطابع الطويل الأجل لهذا العملية يعني معاقبة على المستويات المنخفضة من التنمية التكنولوجية.

٣٧ - وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أحد الاقتراحات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ هو السعي إلى "تحاشي اللجوء إلى القبود أو الاختلالات التجارية كوسيلة للتعويض عن الفوارق في التكاليف الناجمة عن الاختلافات في المعايير واللوائح البيئية، باعتبار أن تطبيقها يمكن أن يؤدي إلى تشوّهات تجارية ويزيد من الاتجاهات الحمائية^(٩).

٣٨ - ويمكن تركيز الاهتمام على الصلات الأخرى القائمة بين المعايير البيئية والتنافسية وفقاً للمذكور أعلاه. وفيما يتعلق بالنقطة (ب)، فمن الواضح أن المنتجين يتذمرون في بعض الأحيان تكاليف لإجراءات تحسينات بيئية ليس نتيجة أنظمة بيئية داخلية ولكن نتيجة مطالب أسواق التصدير. وبقدر ارتباط مطالب الأسواق الخارجية بطرق التجهيز والانتاج، فإن الامتثال ليس إلزامياً، أي لا يمكن رسميًا رفض وصول المنتجات المستوردة إلى الأسواق ومع ذلك فإن هذه الضغوط يمكن أن تؤثر على تنافسية الصادرات، ويمكن أن تمثل أحياناً عقبة أمام التجارة بحكم الأمر الواقع. وهذا قد تصبح "مزايا" السلعة وـ "المزايا" البيئية المتصلة بالتجهيز على السواء عوامل تؤثر على التنافسية في أسواق المستهلكين ذوي الوعي البيئي. ويمكن ايجاد أمثلة على ذلك في قطاع العجينة الورقية والورق ذاته. وليس من المستبعد "اساءة استعمال المعايير" أحياناً لتعزيز المواقف السوقية. وبعض هذه القضايا معروضة بمزيد من الإيضاح في الفرع التالي، فضلاً عن الفرع هـ الذي يتناول وضع العلامات الإيكولوجية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالنقطة (ج)، كثيراً ما تتمتع البلدان ذات المعايير المحلية المرتفعة بميزة تنافسية في السلع والخدمات البيئية^(١٠). وهذا فعل الرغم من أن المعايير والأنظمة البيئية الأصرم قد يكون لها بعض الأثر الضار في تنافسية الشركات التي يتبعونها الامتثال لهذه المعايير والأنظمة، فإن قطاعات أخرى ولا سيما موردي السلع والخدمات البيئية، قد يحققون مكاسب.

٤٠ - وفي بعض الحالات قد تتمكن البلدان النامية من التنافس بنجاح في أسواق السلع والخدمات البيئية. ونظراً ل碧وغرأس أسواق جديدة للسلع والخدمات البيئية في البلدان النامية فقد تزداد فرص التجارة بين الجنوب والجنوب ولا سيما في التكنولوجيات المناسبة للظروف البيئية والإنسانية في البلدان النامية المتلقية.

الفقرة ٢٢-٢ (هـ). (٩)

(١٠) يوجد سوق ضخم ونام "للسلع والخدمات البيئية"، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اتباع معايير بيئية أصرم. وعلى الرغم من أن نسبة ضئيلة فقط من الاقبال على السلع والخدمات البيئية يؤدي إلى تجارة دولية، فإن هذه النسبة تمثل مع ذلك كمية كبيرة في التجارة.

٤١ - وفيما يتعلق بـ (د)، انصبت المناقشات التي دارت بشأن آثار القدرة التنافسية للأنظمة البيئية في مفاوضات جولة أوروغواي على مسألة المساعدة التي تقدمها الحكومة من أجل الامتثال للأنظمة البيئية. وفي اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالاعانات والتدابير التعويضية، تعنى بعض الاعانات البيئية من القاعدة العامة القائلة بأن إعانتاً "محددة"، أي الاعانات غير المتاحة بوجه عام، "مبررة للمقاضاة": فالمساعدة المقدمة إلى الشركات لتشجيع مواءمة المرافق القائمة للمقتضيات البيئية الجديدة التي يفرضها القانون وأو الأنظمة والتي تؤدي إلى زيادة القيود وزيادة العبء المالي، "غير مبررة للمقاضاة"، شريطة الوفاء بشروط معينة.

٤٢ - وتدعوا الحاجة إلى إجراء مزيد من التحليل بشأن كيفية تأثير القواعد الحالية للإعانات على البلدان النامية. ومن الأهمية دراسة ما إذا كانت الأوضاع الخاصة واحتياجات التنمية للبلدان النامية تتطلب زيادة الإعفاءات وفي ظل أية شروط. وقد يكون من المفيد أيضا دراسة ما إذا كانت الإعانات الأخرى التي تزيل التكاليف الخارجية أو تستحوذ على فوائد بيئية يمكن أن تكون مناسبة.

٤٣ - ويشير التحليل والمناقشة في الأونكتاد إلى أنه في حين تتسنّ المعايير ذات الصلة بأساليب العمليات والإنتاج بأنها أدوات أساسية للسياسة البيئية، تتسنم التدابير التجارية التي تسعى إلى فرض معايير معينة لأساليب العمليات والإنتاج على بلدان أخرى بأنها غير مناسبة من وجهة النظر التجارية والبيئية على حد سواء. ومن الواضح أيضا أنه يجب أن تقيم البلدان النامية إطاراً كافياً من القواعد والأنظمة البيئية يمكن انتفاذها بفعالية، من أجل تشجيع الانتقال إلى عمليات وتكنولوجيات أكثر ملاءمة للبيئة (وتوجيهه عمليات نقل التكنولوجيا نحو التكنولوجيات الأخلاقية). وقد يقتضي تطبيقها تكيفاً دقيقاً ليتسنى ادماج مختلف مستويات التنمية التكنولوجية والاجتماعية - الاقتصادية ومراعاة تفرد كل بلد.

٤٤ - ولذلك تنصب أعمال الأونكتاد على التحليل والأعمال المفاهيمية الرامية إلى تشجيع التدابير البديلة لدعم البلدان النامية التي تحاول استيعاب التكاليف الداخلية وتحسين المعايير ذات الصلة بأساليب العمليات والإنتاج، مع مراعاة أن الأوضاع البيئية والأنمائية قد تختلف من بلد لآخر. وبوجه عام، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل استيعاب التكاليف الخارجية داخلياً (بما في ذلك عن طريق تطبيق معايير أكثر صرامة لأساليب العمليات والإنتاج) ينبغي تشجيعها بالأسواق الحرة، وتسهيل نقل التكنولوجيا وتقدير المساعدة المالية والتقنية^(١). ويمكن أن تتألف التدابير المحددة من تعزيز الفرص التجارية للمنتجات "الملائمة للبيئة" والتعاون في مجالات الوسم الایكولوجي واعتماد المنتجات.

تحقيق اتساق المعايير

٤٥ - تتمثل إحدى المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة العامة فيما إذا كان تحقيق اتساق المعايير البيئية يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف البيئية وأو تجنب الاختلالات التجارية. وتحقيق اتساق المعايير والأنظمة المتعلقة بالمنتجات يوفر مزايا من ناحية التجارة والشفافية.

٤٦ - ومع ذلك، قد لا تكون المعايير الموحدة مثلثاً من الناحية البيئية. ويسلم اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة بأنه، رهنا بأوضاع معينة، ينبغي عدم منع أي بلد من اتخاذ التدابير الضرورية عند المستوى الذي يراه مناسباً، بما في ذلك التدابير الضرورية لحماية البيئة.

٤٧ - ومن ثم يتربّط على ذلك أنه يتبع الموازنة بين مزايا تحقيق الاتساق، من ناحية التجارة والشفافية، بالمزايا التي تتحقق من الناحية البيئية، نتيجة السماح بفروق مشروعة في المعايير الوطنية. وبوجه عام، يبدو من الطبيعي تفضيل تحقيق الاتساق في حالة عدم وجود أسباب وجيهة للاختلالات أو إذا أدت الاختلالات في المعايير إلى حدوث اختلالات تجارية.

٤٨ - وقد يكون تحقيق اتساق المعايير ذات الصلة بأساليب العمليات والانتاج أكثر تعقيداً. وفي حين أن من المسلم به أن من المستصوب الانتقال نحو معايير أعلى للعمليات، فإن تحقيق اتساق معايير العمليات لن يكون مطلوباً إذا لم تكن هناك آثار بيئية عابرة للحدود أو عالمية متربطة على العمليات المذكورة. وعلاوة على ذلك، قد يكون من الأنجح والأسهل إنفاذ المعايير إذا كانت تعكس الأوضاع البيئية والانمائية التي تنطبق عليها^(١٢).

٤٩ - وقد يكون تحقيق اتساق المعايير مفيداً لمعالجة المشاكل البيئية العالمية. بيد أن البلدان تتحمل مع ذلك مسؤوليات مختلفة عن عدد من المشاكل البيئية. وعلى أساس الملكية، لذلك، يمكن التدليل على أنه ينبغي أن تتلقى البلدان النامية الأموال والتكنولوجيا لتمكنها من تنفيذ الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً.

(١٢) في هذا الصدد، فإن مبدأ "الملوث يدفع"، الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في حين يوصي بتحقيق الاتساق، يسلم بأن "اختلاف المعايير البيئية الوطنية فيما يتعلق، على سبيل المثال، بقدر التلوث الذي يمكن السماح به، تبرره مجموعة من العوامل المختلفة تشمل، ضمن أشياء أخرى، اختلاف القدرات على امتصاص التلوث من البيئة في الوضع الراهن، واختلاف الأهداف والأولويات الاجتماعية المرتبطة بالحماية البيئية، واختلاف درجات التصنيع وكثافة التلوث". (انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٧٢)، توصية المجلس بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الدولية للسياسات البيئية (المرفق، الفقرة ٦).

٥٠ - ومع ذلك قد يكون بالاستطاعة تحقيق قدر معين من الاتساق للسياسات والنهج. وعلى سبيل المثال، فإن اعتماد المعايير البيئية المعقولة والأخذ على نطاق أوسع بالنجاح القائل بأن الملوث ينبغي، من حيث المبدأ أن يتحمل تكاليف التلوث، من شأنه أن يساعد على تجنب الاحتكاكات التجارية فيما يتعلق بالاعاثات البيئية "المستترة" و "الإلقاء الايكولوجي"^(١)^(٢).

٥١ - ويقال في بعض الأحيان أنه في حين قد يحظى تحقيق المعايير بالتشجيع حيث تسود نفس الظروف البيئية والاقتصادية، يمكن أن تكون المعايير الدنيا الطوعية مفيدة أحياناً في حالات أخرى^(٤). وهناك، على سبيل المثال، معايير دنيا متعلقة بمركبات الكلوروفلورو كربون بموجب بروتوكول مونتريال؛ وهناك أيضاً معايير دنيا متعلقة بأجزاء من المليون من أوكسيدات النتروجين أو ثنائي أكسيد الكبريت أو أشكال التلوث الجوي الأخرى. وبالاضافة الى ذلك، توجد مدونات لقواعد السلوك، تمثل المعايير الدنيا المقبولة للابتعاثات.

٥٢ - ويمكن ربط المعايير الدنيا بتدابير ايجابية مثل نقل الأموال والتكنولوجيا، وتقديم الدعم البيئي العام. والمثال على ذلك هو بروتوكول مونتريال، حيث منحت البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية وأنشئ صندوق متعدد الأطراف لتلبية الاحتياجات المالية والتكنولوجية للبلدان النامية من أجل تشجيعها على تحقيق الأهداف.

٥٣ - السياسات الناشئة ذات الصلة بالبيئة ويمكن أن ترتب آثاراً على التجارة
يتزايد تركيز التطورات الأخيرة في السياسات البيئية في عدد من البلدان على سياسات المنتجات. والغرض الرئيسي لـ "سياسات المنتجات" هو تشجيع المنتجين، وتجار التجزئة والمستهلكين على الحد من الآثار البيئية للمنتجات.

٥٤ - وتنفذ تلك السياسات بطرق كثيرة. ومن بين الأدوات التي يجري استخدامها توجّد المعايير والأنظمة، والأدوات الاقتصادية، والاتفاقات أو العهود الطوعية، وترتيبات المسؤولية ونشر المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية.

انظر Repetto R., Trade and Environment Policies, Achieving complementarities and Avoiding Conflicts, Washington, July 1993^(٣)

يمكن تحديد المعايير الدنيا على الصعيد الوطني في إطار المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا.^(٤)

٥٥ - ويتمثل أحد الجوانب الهامة لتلك السياسات في أنها تميل إلى الاستناد إلى تدابير طوعية تتسم القواعد التجارية الدولية المتعلقة بها (بما في ذلك المتعلقة بالشفافية واحكام الإخطار المقابلة) بأنها ليست راسخة. ويتمثل جانب آخر في أنها تميل إلى التركيز على مجموعة متنوعة من الخصائص المتعلقة بـ "نوعية البيئة" منتجات حظي بعضها حتى الآن باهتمام أقل في وضع المعايير وصنع السياسة.

٥٦ - ومعايير المنتجات التقليدية تشير عادة إلى خصائص منتجات محددة، مثل السمية أو مخلفات مبيدات الآفات، التي تركز على الآثار البيئية أثناء الاستهلاك، والى حماية الصحة العامة^(١٥). وسياسات المنتجات الناشئة حديثاً تركز على مجموعة أكبر من الآثار البيئية: تتوقف "نوعية البيئة" التي تنسحب إلى المنتج على عوامل مثل كثافة المواد الخام، والكفاءة في استخدام الطاقة، وأمكانية إعادة الاستخدام، وأمكانية التدوير، وما شابه ذلك. وعلى سبيل المثال، فإنه في مجال إدارة النفايات يتمثل الغرضان الرئيسيان للسياسات الموجهة نحو المنتجات فيما يلي: ١' الحد من النفايات في المنبع، و ٢' التدوير وإعادة الاستخدام. ويمكن الحد من النفايات في المنبع بإعادة تصميم المنتج من أجل استخدام قدر أقل من المواد ومن ثم الحد من كمية نفايات المنتج المستهلك أو زيادة قوة تحمله وأمكانية اصلاحه بحيث يحتاج إلى الاحلال بصورة أقل تواتراً. ومن ناحية أخرى، لا تتطلب سياسات التدوير تعزيز إمكانية تدوير المنتجات فحسب (مثلًا بتشجيع تصميم منتجات على نحو يجعلها أنسنة للتدوير بعد التخلص منها)، بل أيضاً تعزيز استخدام المواد التي جرى تدويرها بتحسين القدرة التنافسية للمواد الخام الثانوية تجاه المواد الخام الأولية. وأشكال الجديدة لمعايير المنتجات تتطلب، على سبيل المثال، أن تحتوي المنتجات على كمية دنيا من المواد التي جرى تدويرها.

٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن سياسات المنتجات تستهدف المنتجات (وعلى سبيل المثال، المنتجات الاستهلاكية، والمواد الخطرة، ومبيدات الآفات، ومركيبات الكلوروفلورو كربون)، كثيراً ما يولي الاهتمام إلى الآثار البيئية عند مراحل مختلفة من دورة حياة المنتج، ويتضمن ذلك وبالتالي الآثار البيئية للمواد المستخدمة، وأساليب العمليات والانتاج، والتخلص.

٥٨ - وينطوي تحليل دورة الحياة على مشاكل عديدة. وفي المقام الأول، من الصعب تحديد ما الذي يشكل دورة حياة المنتج. ويحتاج تحليل دورة الحياة إلى قدر كبير من المعلومات، التي كثيراً ما يصعب الحصول عليها وأو لا يعول عليها، وبخاصة عندما يتعلق ذلك بالتجارة الدولية. أي، عندما تتعلق الآثار البيئية بالآثار البيئية السابقة للإنتاج في البلدان المنتجة. وبالإضافة إلى ذلك، من الصعب ترجيح أحد الآثار البيئية (مثل استهلاك الطاقة) على آثار أخرى (مثل نفاد الأوزون). ومن الناحية العملية، كثيراً ما يرکز تحليل دورة الحياة وبالتالي على قليل من الأبعاد الحرجة للآثار البيئية للمنتج مثل استهلاك الطاقة، أو كثافة المواد

(١٥) يمكن عادة مراقبة الامتثال لتلك المعايير باختبار المنتجات.

أو انبعاث المواد المسبيبة لنفاذ الأوزون أو المواد السمية. ولذلك فإن القيم المعطاة للآثار البيئية هي نتيجة عملية ذاتية وسياسية. ويترتب على ذلك أنه يصعب تحديد ما هو المنتج "الملائم للبيئة".

٥٩ - ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في سياسات المنتجات في توفير المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية. ومن الواضح أن المنتجين والمستهلكين يحتاجون إلى المعلومات في جهودهم الرامية إلى الحد من الآثار البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بقدر تأثر قرارات الشراء بالمعلومات المتعلقة بالآثار البيئية، قد تدفع الحاجة إلى توفير تلك المعلومات وحدها المنتجين إلى تحسين نوعية البيئة للمنتج لأسباب تتعلق بالقدرة التنافسية.

٦٠ - وتوفير المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية قد يكون صعباً ومنطويًا على تحمل تكاليف، وبخاصة في المرحلة الأولية. وعلى سبيل المثال، قد تدعو الحاجة إلى إجراء بحوث عن الآثار البيئية واقامة أنظمة لاعتماد المنتجات. وهكذا فإن مقتضيات المعلومات قد ترتب آثاراً على القدرة التنافسية. وجمع المعلومات التي يعول عليها بشأن الآثار البيئية السابقة للإنتاج، ومثال ذلك الآثار المتعلقة بأساليب العمليات والانتاج، قد يكون صعباً، وبخاصة فيما يتعلق بأساليب العمليات والانتاج المستخدمة في بلد آخر. وهكذا فإن الأدوات القائمة على المعلومات قد تتحيز في الواقع أحياناً ضد المنتجات المستوردة.

٦١ - وثمة تدابير أخرى آخذة في الظهور. وعلى سبيل المثال، يقصد بالتزامات الاسترداد توفير حواجز للمنتجين للقيام من ناحية بالحد من توليد النفايات عند المنبع ومن ناحية أخرى باستخدام المواد المناسبة لإعادة الاستخدام أو التدوير، من أجل تسهيل الامتثال للالتزامات القانونية بالحد من التكاليف المرتبطة. بيد أنه بالنظر إلى انتظام تلك الالتزامات على كل من المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، من الواضح أنها يمكن أن ترتب آثاراً على التجارة الدولية.

٦٢ - وقد يتضمن الأمر وضع سياسات جديدة وابتكارية للحد من الآثار البيئية الضارة للمنتوجات وتفعيل الأشكال غير المستدامة للاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو. وقد جرى التسليم بذلك في الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١. بيد أن تلك السياسات قد ترتب آثاراً على القدرة التنافسية الدولية، مثلاً بسبب الاختلافات بين الأوضاع البيئية والانمائية بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة.

٦٣ - وفي بعض الحالات قد يكون لتلك السياسات آثار تجارية، بل وبائية غير مقصودة على الشركاء التجاريين. فمثلاً قد تشكل الأحكام التي تتطلب أن تكون المنتجات أو مواد التغليف ملائمة لإعادة الاستعمال أو إعادة التدوير في بعض الحالات حاجزاً أمام بعض المواد إن لم يكن استبعاداً لها في الواقع. وفي بعض

الحالات تتأثر المواد التي تستخدمنا البلدان النامية إلا أنها أقل ملائمة للبيئة، بقدر ما هو أنه قد لا تكون لدى البلد المستورد مراافق لإعادة تدويرها.

٦٤ - وقد يتم التركيز على جوانب معينة تتصل بعمليات وأساليب الانتاج، حيث يستخدم تحليل دوره الحية، استجابة للظروف والأولويات البيئية في البلد المستورد، والتي قد تكون، مع ذلك، غير ذات أهمية أو غير ملائمة بالنسبة إلى المصدرين في البلدان المنتجة (تشرح هذه النقطة بالتفصيل الفروع المتعلقة بتوسيع الفرص التجارية المتاحة بالنسبة إلى المنتجات "الرفيقه بالبيئة" والوسم الأيكولوجي).

٦٥ - وتحتاج التطويرات الآنفة الذكر إلى مزيد من التحليل. ويضطلع الأونكتاد بتحليل للاحتجاهات البارزة في المجالات السالفة الذكر، لاسيما فيما يتعلق بالوسم الأيكولوجي، والتصديق البيئي وإعادة التدوير. ومما تجدر ملاحظته أن مجلس التجارة والتنمية قد وافق، في الفقرة ٣ (ج) من الاستنتاجات ٤٠٧ (د - ٤٠) على أن الأمر يحتج إلى ايلاء مزيد من العناية من الأونكتاد لأدوات السياسة العامة التي تحركها دوافع بيئية ولها تأثير على التجارة، كتلك المتعلقة بالتغليف، والوسم وإعادة التدوير. والغرض من مثل ذلك التحليل هو زيادة تفهم آثار سياسات الانتاج الناشئة حديثاً التي تقوم على أساس بيئي على البلدان النامية والمساعدة في تحديد طرق تخفيف الآثار السلبية، إن وجدت، على سبيل المثال عن طريق تحديد المجالات التي قد يكون الأمر فيها بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق زيادة تماسك وشفافية السياسات الوطنية.

جيم - تدخل التكاليف الخارجية

٦٦ - من المتفق عليه إلى حد كبير أن من المستحسن تدخل العوامل الخارجية، وينظر إلى هذا بوصفه منتحلاً للتوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية. ويدرك اعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية في المبدأ ١٦ أنه "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع تدخل التكاليف البيئية، واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، مع ايلاء المرااعة الواجبة للصالح العام، ودون الاخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين".

٦٧ - ولا يعني تدخل العوامل الخارجية أنه يتعين تخفيض درجة التلوث إلى نقطة الصفر. إذ لا مفر من وجود مستوى معين من التلوث. وأحد النهج هو تحديد مستوى مقبول من الحماية البيئية أو تحديد هدف معين لخفض التلوث أو التحسين البيئي. ويمكن، عندئذ، تحويل هذه الأهداف إلى تدابير للسياسة تستهدف إجراء اصلاحات مؤسسية (كإنشاء حقوق ملكية أو تحديد المسئولية عن الخسائر البيئية؛ وتحسين سير عمل الأسواق، أو إيجاد أسواق في أمكنة لا تكون موجودة فيها).

٨٦ - إن أحد العوامل المعقدة هو الأثر المحسوس للتدخل على القدرة المحتملة على المنافسة، لاسيما بالنسبة إلى المنتجين في البلدان النامية. والدليل على امكانية وجود أو عدم وجود مكاسب كافية في كفاءة الانتاج تقابل التكاليف الإضافية التي يتبعن تدخيلها، اذا جرى التدخل فعلا، هو في الوقت الحاضر غير حاسم.

٦٩ - وسوف تتأثر قدرة البلدان النامية على تدخيل التكاليف البيئية تأثراً كبيراً بالظروف التي تكون قادرة فيها على تصدير منتجاتها. وكما جرى التسليم به في جدول أعمال القرن ٢١ فإن الحاجة تدعو، بغية دعم سياسات بيئية سليمة في البلدان النامية، إلى تعاون دولي لازالة التشوهات التجارية وتحسين أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري في البلدان النامية وتخفيض المديونية وزيادة المساعدة المالية.

٧٠ - وما فتئت البلدان النامية أقل نجاحاً من البلدان المتقدمة النمو في ضمان أن تعكس الصادرات التكاليف البيئية وقيم الموارد. وطالما أدرجت التكاليف البيئية في الأسعار التي يجب أن تدفعها البلدان النامية عن وارداتها فإن المستهلكين في البلدان النامية يتحملون على الأقل جزءاً من تكاليف الحماية البيئية في البلدان الأخرى. غير أنه اذا لم تدرج التكاليف البيئية للبلدان النامية في أسعار صادراتها فسيظل يجري تحمل هذه التكاليف بكمالها على الصعيد المحلي وبدرجة كبيرة في شكل إلحاق الضرر بالصحة البشرية وبالملكية وبالنظم الأيكولوجية. وفي هذا السياق، يمكن أن يحمل تدخيل تكاليف الحماية البيئية منافع إضافية للبلدان النامية، فلو أدرجت معظم البلدان النامية تكاليف الحماية البيئية في صادراتها، على افتراض أن الطلب على صادراتها القائمة على الموارد الطبيعية لا يتمتع بمرونة سعرية، لدفع المستهلكون في العالم الصناعي، عندئذ، نصباً كبيراً من التكاليف البيئية المرتبطة بأنماط استهلاكهم^(١٦).

٧١ - ويمكن للتجارة أن تساهم في استيعاب التكاليف داخلياً في البلدان النامية عن طريق توفير الوسائل المطلوبة لتمويل التحسينات البيئية لهذه البلدان. وعلاوة على ذلك يمكن للتجارة أن تقدم مساهمات مباشرة لتدخل التكاليف.

(١٦) لاحظ روبرت ريببيتو من معهد الموارد العالمية أنه، على سبيل المثال، اذا بلغت التكاليف البيئية في المتوسط ٢ في المائة تقريباً من تكاليف الانتاج، كما هي في الولايات المتحدة، فان ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من الصادرات السنوية من البلدان النامية سوف تتضمن مدفوعات قد تصل الى ١٠ بلايين دولار أمريكي من المستوردين، من البلدان الصناعية في الأغلب لمساعدة على دفع تكاليف الحماية البيئية. انظر ريببيتو ر.

٧٢ - وفضلاً عن ذلك، تساهم التجارة في نشر المعايير البيئية. فمثلاً، توفر المتطلبات البيئية للأسواق الكبيرة فيما وراء البحار حواجز هامة للبلدان النامية لتحسين معايير الانتاج وأنظمته في أسواقها المحلية. إن تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء سوف يسهل انتشار السلع والخدمات المفيدة بيئياً ويسهم في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً ومهارات الادارة البيئية إلى البلدان النامية.

٧٣ - وتظهر الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في الأونكتاد أن إمكانية تدخل العوامل الخارجية البيئية تتوقف على الاستراتيجية المعتمدة في تنفيذها. ذلك أن تخفيف أو إزالة السياسة التي تشوّه تخصيص الموارد؛ وتطبيق آليات تدخل مدرة للدخل (باستخدام الإيرادات في زيادة المعرفة وتعزيز القدرة المؤسسية)؛ وبالتالي الأخذ بأدوات اقتصادية أخرى يمكن أن تكون استراتيجيات مفيدة. ويطلب هذا النهج أيضاً استخدام السياسات القطاعية والاقتصادية الكلية بعناية لكي يتم، بصفة خاصة، التخلص من الاعانات المشوهة للظواهر لاسيما من القطاع الزراعي.

٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يضع مرجع السياسة الصحيح لأدوات التدخل في الاعتبار '١' الفعالية البيئية؛ '٢' الكفاءة في تحقيق الأهداف البيئية؛ '٣' التأثير على حقوق الملكية الخالصة؛ '٤' المقبولية السياسية؛ و '٥' المرونة في التكيف مع التغيرات. وقد تكون هناك حاجة لتقديم المساعدة للبلدان النامية بغية مدها بمعادات الانتاج والمهارات الجديدة المطلوبة لتبني تقنيات أقل إضراراً بيئياً من المستخدمة حالياً.

٧٥ - وقد بدأت المداولات الحكومية الدولية بشأن تدخل التكاليف الخارجية في الأونكتاد (TDB, April 1994) على أساس تقرير أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/40 (2) February 7 1994).

٧٦ - وقد تولى الأعمال المقبلة المتعلقة بتدخل العوامل الخارجية عناية خاصة لانتاج المستدام للسلع. وقد تتطلب الممارسات المستدامة لانتاج السلع التي تتم المتاجرة بها دولياً أشكالاً ابتكارية للتعاون بين المنتجين والمستهلكين. وهذه المسائل محل دراسة نشطة في أمانة الأونكتاد.

٧٧ - قد يتطلب توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية في ضوء الشواغل البيئية تخفيف الآثار الضارة (إن وجدت) للأنظمة والسياسات والمعايير البيئية على صادراتها، بالإضافة إلى البحث بصورة نشطة عن فرص سوقية جديدة عن طريق تشجيع المنتجات "الرفيق بالبيئة" مثلاً. وفي حين أن المسألة الأولى، أي تخفيف الآثار الضارة للأنظمة والمعايير البيئية قد نوقشت في الفروع السابقة، فإن هذا الفرع

سوف يتناول الآليات التي يمكن للبلدان النامية عن طريقها أن تبحث بصورة نشطة عن فرص سوقية جديدة لمنتجاتها الرفيعة بالبيئة.

٧٨ - وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن اهتمام المستهلك بالمزايا البيئية للمنتجات آخذ في الارتفاع، وإن جزءاً على الأقل من السكان في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستعد لدفع سعر أعلى من السعر العادي للمنتجات السليمة بيئياً. ويمكن، تحت ظروف معينة، أن تأتي "الأنماط الاستهلاكية الخضراء" بمواائد تجارية بالإضافة إلى الفوائد البيئية للبلدان النامية.

٧٩ - ويمكن أن يمنح الدعم الدولي لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للمنتجات الرفيعة بالبيئة بعدة طرق. فالمعلومات والتحليل المتعلقين بالاتجاهات السوقية شرط ضروري. وتقديم المساعدة التقنية والتعاون المالي مهمان أيضاً. ويجري استكشاف خيارات منح أفضليات تجارية خاصة للمنتجات الملائمة للبيئة.

٨٠ - والسؤال الهام هو إن كان توسيع الفرص التجارية المتاحة للمنتجات "الرفيعة بالبيئة" يمكن أن يوفر حواجز للمنتجين من البلدان النامية لدخول تحسينات بيئية وتحت أي الظروف. وقد تتطلب تلك التحسينات البيئية مصروفات رأسمالية إضافية. فكثيراً ما يؤدي تغيير التكنولوجيا إلى تكاليف تشغيلية مخفضة، مثلاً نتيجة لوفرات في استخدام الطاقة أو المواد. ويمكن للصادرات، في مثل تلك الحالات، مساعدة الشركات على استرداد التكاليف الإضافية لتغيير التكنولوجيا عن طريق وفورات الانتاج الكبير. على أنه قد تكون التكاليف التشغيلية المتكبدة في استخدام التكنولوجيات "السليمة بيئياً" مماثلة أو أعلى بالمقارنة مع التقنية القديمة. وفي مثل تلك الحالات لا يكون تغيير التكنولوجيا مربحاً إلا إذا كان في الامكان الحصول على نوع ما من "المزايا البيئية". وإن تيسر المزايا البيئية أكثر ما يكون احتمالاً في الأسواق الاستهلاكية ذات الوعي البيئي في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منه في الأسواق المحلية للمنتجين من البلدان النامية. ومن هنا، فإن أكثر الطرق الواعدة للفوز بالمزايا البيئية هي عن طريق زيادة صادرات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨١ - وتدرس لجنة السلع الأساسية التابعة للأونكتاد القضايا المتعلقة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية، ويبحث الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية توسيع الفرص التجارية بالنسبة للمنتجات "الرفيعة بالبيئة". وقد شدد الفريق العامل على الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية، بقصد نشر المعلومات والتحليل للبلدان النامية بصفة خاصة. ويمكن تقديم تلك المساعدة في جملة أمور عن طريق المؤسسات الدولية مثل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية.

٨٢ - ويقوم الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الدولية الأخرى، بتحليل الطرق والوسائل لتسهيل الشهادة بال المنتجات، «غير الضارة بيئياً» الصادرة من البلدان النامية^(١٧). وما لم يكن نوع محدد من المنتجات، «غير ضار بيئياً» بطبيعته، فإنه من الواضح أنه يتبع التزويد بالمعلومات المتعلقة بآثاره البيئية. وبالنظر إلى أن السلامة البيئية متصلة بخصائص المنتج (أن يكون المنتج «غير ضار بيئياً» بسبب إمكانية التخلص منه بسهولة أو بسبب كفاءته من حيث الطاقة أو بسبب إنتاجه من مواد النفايات)، فقد يكون التزويد بمثل تلك المعلومات عملية بسيطة نسبياً.

٨٣ - بيد أنه بالنظر إلى أن سلامة المنتجات بيئياً تتصل بدليل السياسات والإجراءات (PPM) فقد تكون الشهادة بأن المنتجات «غير ضارة بيئياً» أكثر تعقيداً. ففي المقام الأول، لا بد أن تقوم الشهادة على معلومات يقدمها المنتجون أو وكالات الاختبار في البلدان النامية ذاتها. وهذا إن التحدي هو في استحداث نظام للشهادة يشجع منتجي البلدان النامية على إجراء تحسينات بيئية في ذات الوقت الذي يضمنون فيه تقبل المنتجات المصادق عليها في أسواق المستهلكين والثقة فيها. وفي المقام الثاني، في حالة المشاكل البيئية المحلية بطبيعتها، فإن التحسينات البيئية المرغوبة تتوقف على الأحوال والأولويات البيئية المحلية في البلدان المنتجة. ونظراً لأن الأولويات البيئية في البلدان النامية قد تختلف عن أولويات المستهلكين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد تكون الجوابات الترويجية لاستعمال دليل السياسات والإجراءات غير الضارة بيئياً محدودة.

٨٤ - وقد يكون التعاون الدولي في مجال وضع البطاقات الأيكولوجية والشهادة مفيدة للتصدي لهذا التحدي. فمن حيث المبدأ، قد يكون من الممكن وضع مبادئ توجيهية متفق عليها دولياً من أجل الشهادة البيئية والاعتراف المتبادل بالنظم الوطنية. ويرد أدناه عدد من الخيارات الممكنة في إطار برامج وضع البطاقات الأيكولوجية.

هاء - التعاون في مجال وضع البطاقات الأيكولوجية

٨٥ - الهدف من وضع البطاقات الأيكولوجية هو ترويج استهلاك وإنتاج المنتجات «الأكثر سلامة» من الناحية البيئية عن طريق تزويد المستهلكين بمعلومات عن آثارها البيئية، تقوم من حيث المبدأ على تحليل دورتها الحياتية.

(١٧) قدم الأمين العام للأونكتاد اقتراحاً بهذا الصدد في جلسة غير رسمية ورفيعة المستوى تتعلق بالتجارة والتنمية عقدت في جنيف في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ واشترك في رعايتها كل من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمين العام للأونكتاد.

٨٦ - ويعترف الفصل الرابع من جدول أعمال القرن ٢١ بالاسهام المحتمل الذي يمكن أن يؤديه وضع البطاقات الأيكولوجية في التشجيع على تغيير أنماط الاستهلاك غير القابلة للاستدامة. فالفقرة ٤-٢٠ تعرف بأن «ظهور جمهور من المستهلكين في الآونة الأخيرة أكثر وعياً بالبيئة، مصحوباً بزيادة الاهتمام من جانب بعض الصناعات بتوفير منتجات استهلاكية سليمة بيئياً، يمثل تطوراً هاماً ينبغي تشجيعه». وتشجع الفقرة ٤-٢١ على «توسيع نطاق برامج وضع البطاقات الأيكولوجية وسائل البرامج الإعلامية المتعلقة بالمنتجات والمتصلة بالبيئة الموسوعة لمساعدة المستهلكين على القيام باختيارات رشيدة».

٨٧ - وعلى الرغم من أن برامج وضع البطاقات الأيكولوجية هي برامج طوعية (ليس هناك من أنظمة ملزمة تتضمن حظر المنتجات التي لا تقييد بها) فقد يكون لها أثر على القدرة التنافسية الدولية وقد تكون أحياناً عقبة في طريق التجارة^(١٨). وبإضافة إلى هذا، فإن نشوء عدد كبير من الخطط الوطنية لوضع البطاقات الأيكولوجية قد يؤثر أيضاً على المنتجين الأجانب، ولا سيما المصدرين على نطاق صغير الذين يواجهون صعوبات في التكيف مع متطلبات الأسواق المختلفة.

٨٨ - كما أعرب عن القلق من أن المعايير والعتبات الموسوعة لبرامج وضع البطاقات الأيكولوجية على أساس الأحوال والأولويات البيئية في البلدان المستهلكة لا تراعي دائمًا التحسينات البيئية المحتملة في البلدان المنتجة. وخلص مجلس التجارة والتنمية في هذا السياق، إلى أن «برامج وضع البطاقات الأيكولوجية يجب أن تراعي، قدر المستطاع، مصالح البلدان المنتجة في مجال التجارة والتنمية المستدامة، وبشكل خاص مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأن الأمر يحتاج إلى تعاون دولي بشأن هذه البرامج وإلى مزيد من دراستها» وهذا هام بوجه خاص إن كان للمعايير المتصلة بدليل السياسات والإجراءات (PPM) أن تستعمل.

٨٩ - وقد أظهرت أبحاث الأونكتاد أن بعض المعايير المتصلة بنسبة (PPM) التي وضعت على ضوء الأحوال والأولويات البيئية في البلد المستورد، قد تكون عديمة الأهمية بالنسبة للمصدرين في البلدان المنتجة أو غير مناسبة لهم^(١٩). وفي هذه الحالات، فإن المنتجين في البلدان النامية إما أن يجدوا أنه من

(١٨) يمول مركز البحوث للتنمية الدولية مشروعًا بشأن «وضع البطاقات الأيكولوجية والتجارة الدولية».

(١٩) S. Zarrilli و Jha, V «مبادرات وضع البطاقات الأيكولوجية كعوائق محتملة أمام التجارة. وجهة نظر من البلدان النامية». ورقة أعدت من أجل حلقة العمل غير الرسمية للخبراء المعنيين بإدارة الدورة الحياتية والتجارة. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ٢٠-٢١ تموز/ يوليه ١٩٩٣.

الصعب استيفاء شروط البطاقة أو قد يجذبون إلى إجراء تعديلات لا تسمم إلى حد كبير في التحسينات البيئية وهكذا فإنه من الجدير بالنظر هو ما إذا كان في إمكان سلطات وضع البطاقات الأيكولوجية، بالنسبة لمعايير وعتبات محددة متصلة بالعملية، أن تقبل كبديل دليل السياسات والإجراءات غير الضارة (PPM) بيئياً بالنسبة للبيئة المحلية للبلد المنتج.

٩٠ - وقد تنشئ البلدان النامية برامجها الخاصة بها لوضع البطاقات الأيكولوجية وتسعى إلى الحصول على قبول المستهلكين في الأسواق الرئيسية أو إلى الاعتراف المتبادل مع البرامج المستخدمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويسعى الأونكتاد بنشاط، بالتنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى، إلى الإسهام من خلال التحليل والمناقشات الحكومية الدولية في زيادة التعاون في مجال وضع البطاقات الأيكولوجية، بما في ذلك في الخطط التي تعزز الاعتراف المتبادل بالبطاقات.

٩١ - وينبغي للأعمال المستقبل بشأن وضع البطاقات الأيكولوجية تحديد الآليات التي يمكن بواسطتها تبيان مصالح البلدان النامية ومشاغلها في صياغة المبادئ التوجيهية المقبولة دولياً من أجل وضع البطاقات الأيكولوجية^(٢٠). كما ينبغي استكشاف آليات لتسهيل مشاركة البلدان النامية في المحافل التي تناقش فيها إجراءات وضع البطاقات البيئية، مثل المنظمة الدولية لتحديد المقاييس (ISO). وتدعو الحاجة إلى تشجيع قدر أكبر من الانسجام والاعتراف المتبادل بين الخطط الوطنية.

رابعاً - الاستنتاجات

٩٢ - قد يقدم الاهتمام الكبير من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية بوضع وتنفيذ جدول أعمال للبيئة/التجارة والتنمية دفعاً هاماً للتحرك نحو دمج أكبر في السياسات. بيد أن هذا الدمج ينبغي أن يتتجاوز مشاغل التجارة والتنمية وأن يقوم على مفهوم التنمية المستدامة. وقد يود المؤتمر المعنى بالتنمية المستدامة (CSD) أن يضمن وضع الإشكالات الإنمائية في قلب جدول أعمال التجارة والبيئة.

٩٣ - ففي المقام الأول، ينبغي أن يقوم جدول الأعمال هذا على التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على النحو المعرف عنها في جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو دي جانيرو. وهكذا، فإن المسائل المتعلقة بصلات التجارة والبيئة تحتاج إلى وضعها في السياق الأوسع نطاقاً للسياسات المنسقة

(٢٠) سيعقد الأونكتاد حلقة عمل في إطار مشروع يموله مركز البحوث للتنمية الدولية بعنوان «وضع البطاقات الأيكولوجية والتجارة الدولية» في جنيف من ٢٧ حتى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

والمتماسكة بقصد تحقيق التنمية المستدامة؛ فكما اعترف في جدول أعمال القرن ٢١، تحتاج سياسات التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الدعم بواسطة الأسواق المفتوحة والتمويل الإضافي وتسهيل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

٩٤ - والتحليل السابق يدل على أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تجنب الآثار الضارة، إن وجدت، للسياسات البيئية في تجارة وتنمية البلدان النامية كما تحتاج إلى اتخاذ تدابير إيجابية ترمي إلى تعزيز التجارة والسياسات المستدامة في البلدان النامية، معا. إذ أن دمج التجارة والبيئة والتنمية يحتاج إلى المراعة الكاملة الممكنة للأحوال الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. ويشير هذا إلى الأنظمة كما يشير إلى التدابير الطوعية بالنظر إلى ما لها من آثار على القدرة التنافسية. أما دور التدابير الطوعية، ولا سيما في إطار السياسات البيئية الناشئة حديثاً على النحو المبين في الفرع الثالث، فيستحق اهتماماً خاصاً.

٩٥ - وفي بعض الحالات، تدعو الحاجة إلى قدر أكبر من التماسك والتنسيق بين السياسات الوطنية لضمان عدم انتقال الآثار البيئية من بلد إلى آخر. ولتجنب الآثار غير المقصودة في التجارة، ولا سيما في صادرات البلدان النامية، قد تدعو الحاجة إلى زيادة الشفافية. والتدابير الرامية إلى تشجيع نماذج الانتاج الأكثر ديمومة، ولا سيما التدابير التي تؤثر في منتجات التصدير التي تهم البلدان النامية، ينبغي أن تكافى بالقدر الممكن التحسينات البيئية التي تكون البلدان المنتجة في أمس الحاجة إليها. وهكذا، وبوجه خاص في حالة الصكوك المتصلة بالعملية، تدعو الحاجة أيضاً إلى ضمان المراعة الكاملة الممكنة للظروف البيئية والإثنائية الخاصة بالبلدان المنتجة. ويمكن تحقيق هذا بربط البلدان النامية بعملية صنع السياسات.

٩٦ - وقد سرد عدد من التدابير الإيجابية، مثل نقل التكنولوجيا وتقديم المساعدات المالية والتقنية. وقد يكون أيضاً في وضع البطاقات الإيكولوجية وإصدار الشهادات البيئية، الذي يتم على مستوى متعدد الأطراف، بدليل مجد للقيود التجارية وقد يشكل صكاً يمكن أن يساعد البلدان النامية على الإمساك بالإيرادات المرافقة للمشاغل البيئية في البلدان الصناعية. وفي الوقت ذاته، ستتمكن هذه التدابير البلدان النامية من تحسين معاييرها البيئية.

٩٧ - وقد أظهرت أبحاث الأونكتاد المتعلقة بوضع البطاقات الإيكولوجية الحاجة إلى عملية مشاورات متعددة الأطراف لضمان الاستفادة من الجوانب الترويجية المحتملة لوضع البطاقات الإيكولوجية وإصدار الشهادات البيئية بقصد المساعدة في إجراء التحسينات البيئية التي تدعو الحاجة إليها في البلدان المنتجة، ولا سيما في حالة العمليات. كما تدعو الحاجة إلى أعمال تحليلية لوضع مبدأ «القيم المعادلة» في

التحسينات البيئية، تراعي الظروف البيئية والتكنولوجية الخاصة بالبلد المنتج. فقد تكون أيضاً البطاقات الموضوعة على أساس دولي أو الاعتراف المتبادل بالبطاقات وسيلة فعالة لجعل التجارة والتنمية المستدامة متعاضدة.

٩٨ - وسيؤدي كل من المساعدة المالية وتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى مساعدة البلدان النامية على رفع كفاءة المعايير وفي التحرك نحو الاستيعاب الأكبر للتکاليف الخارجية. وتتجدر ملاحظة أن الحاجة إلى المجتمع الدولي لتقديم الأموال لما يسمى بـ "التکاليف الزائدة لتحويل التکنولوجيا" لمعالجة المشاكل البيئية العالمية قد جرى الاعتراف بها بالفعل. وتوجد بعض الآليات المالية الدولية للمساعدة في تمويل تدابير لمعالجة المشاكل البيئية العالمية، مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف التابع لبروتوكول مونتريال. بيد أنه لا توجد آليات دولية مماثلة لتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً الملائمة للمشاكل البيئية المحلية. وفي مجالات مثل تخفيف حدة الفقر، حيث تكون المسائل ذات طبيعة بيئية وإنمائية بصورة متزامنة، فإن عمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً تحتاج إلى آليات لتسهيلها. وهناك حاجة إلى مصادر دولية للتمويل للمساعدة في التغلب على مشكلة التکاليف الثابتة لتجهيز التکنولوجيات السليمة بيئياً^(٢١).

٩٩ - ويمكن أن تساعد حركة حماية مستهلك المنتجات الخضراء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البلدان النامية على رفع كفاءة الانتاج والتصنيع على السواء. وفي بعض الحالات يمكن للعلاوات البيئية أن توفر وسيلة لاسترداد التکاليف الأعلى لانتاج منتج بطريقة ملائمة بيئياً، بالمقارنة بالأسلوب التقني القديم. ويمكن استكشاف الخيارات لمنح الأفضليات التجارية إلى المنتجات "الخضراء".

١٠٠ - ويتعين أن يسبق وضع الاستنتاجات والمبادئ التوجيهية للسياسة العامة تحليل كاف. ويتعين أيضاً اتاحة الفرصة الكاملة لجميع البلدان المعنية للاشتراك في المداولات في المحافل الدولية ذات الصلة ولكي تستعد بصورة كافية.

(٢١) الأولكتاد وحكومة النرويج، تقرير حلقة العمل بشأن نقل وتطوير التکنولوجيات السليمة بيئياً، أوسلو، من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

١٠١ - وقد ترحب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، في إطار دورها التنسيقي، أن تضمن أن برامج العمل لهيئات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في مجال البيئة/التجارة والتنمية، ولا سيما الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفيات الجمركية والتجارة "مجموعة غات" منظمة التجارة العالمية واضحة بما فيه الكفاية ومتکاملة. وفيما يتعلق بالأونكتاد، يمكن أن يستخلص من المناقشات الحكومية الدولية للأونكتاد وكذلك المناقشة السابقة أن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج البيئة/التجارة والتنمية يمكن أن يركز على عدد من المسائل، يرد تفصيل للبعض منها أدناه:

- أثر السياسات والمعايير والأنظمة البيئية على الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية لل الصادرات، ولا سيما صادرات البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية:

- أثر السياسات التي ترمي إلى الانتقال إلى أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتجارة البلدان النامية والتنمية المستدامة بها. ويشمل هذا تحليل للسياسات البيئية التي نشأت حديثاً في مجالات مثل وضع البطاقات الإيكولوجية وإعادة التدوير فيما يتعلق بالقدرة التنافسية لل الصادرات:

- النظر في الأحوال الخاصة لاحتياجات الانمائية للبلدان النامية:

- آثار زيادة تحرير التجارة (بما في ذلك خفض تصاعد التعرفيات الجمركية وإجراءات غير جمركية متقدمة) وتحسين أداء أسواق السلع الأساسية على التنمية المستدامة:

- استيعاب التكاليف الخارجية:

- طرق وسبل ضمان أن برامج وضع البطاقات الإيكولوجية واصدار الشهادات تأخذ في الاعتبار إلى أقصى مدى ممكن مصالح التجارة والتنمية المستدامة للمستهلكين، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية. وينطوي هذا على فحص خيارات تشجيع المشاورات المتعددة الأطراف، ولا سيما في مجال وضع المعايير للمنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية في مجال التصدير. والعمل المفاهيمي المتعلق بمسائل مثل "حالات التكافؤ" في التحسينات البيئية؛ والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بوضع البطاقات الإيكولوجية واصدار الشهادات البيئية؛ والاعتراف المتبادل بأن وضع البطاقات الإيكولوجية الوطنية وإصدار الشهادات البيئية وإجراءات التحقق يجري الاضطلاع بها بصورة مشتركة

مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتشاور مع المؤسسات الدولية الأخرى، مثل المنظمة الدولية للتوكيد القياسي؛

- توسيع فرص التبادل التجاري للمنتجات "غير الخارة بيئياً" والقادمة من البلدان النامية؛

- التدابير الإيجابية الأخرى لجعل التجارة والتنمية داعمتين بصورة متبادلة في متابعة التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تسهيل نقل التكنولوجيا، والتعاون التقني والتدابير الأخرى؛

- تشجيع وتقديم المساعدة التقنية، التي ترمي إلى زيادة الوعي والفهم للصلات المعقدة بين التجارة والبيئة والتنمية؛ وبناء القدرات من أجل معالجة التماس بين السياسات التجارية والبيئية على الصعيد الوطني؛ ودعم مشاركة البلدان النامية في المداولات الدولية بشأن التجارة والبيئة والتنمية ويحتوي المرفقان الأول والثاني على وصف تفصيلي لأنشطة التعاون التقني الجارية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال.

المرفق الأول: أنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى
بالبيئة والتنمية في الأونكتاد

١٠٢ - سلم مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بأنه "ينبغي للأونكتاد، آخذًا في اعتباره أهمية الترابط بين التنمية والتجارة الدولية والبيئة، أن يقوم بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١..." (الفقرة ٢٦، الفصل ٣٨). وشمل الفصل الثاني من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن "التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها"، ولاسيما الفقرتين ٢١-٢ و ٢٢-٢، الأونكتاد فيما بين المنظمات الدولية المطلوب منها معالجة عدد من المسائل في مجال التجارة والبيئة.

١٠٣ - وضع مجلس التجارة والتنمية وصفاً لدور الأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة أيدته الجمعية العامة وهو كما يلي:

"يكلمن الدور الخاص للأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة في تحليل السياسات ومناقشتها، والعمل المفاهيمي، وبناء توافق للآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن التفاعل بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، ونشر المعلومات لدى وأعضى السياسات، وتشجيع عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة في شأنها. وينبغي ايلاء عناية خاصة بمشاكل البلدان النامية وظروفها الخاصة، بما في ذلك أقلها نموا. وينبغي أيضًا ايلاء العناية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية".^(٢٢)

ألف - تنظيم الأعمال على الصعيد الحكومي الدولي

٤ - وافقت الدول الأعضاء على أنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في الأونكتاد. ولهذا الغرض، اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته ٣٩، تقريراً عن خططه المحددة المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والذي قدم إلى الجمعية العامة من خلال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.^(٢٣) وجرى عرض برامج عمل الأونكتاد حول ستة قطاعات، على النحو التالي:

- جدول أعمال القرن ٢١ والتجارة؛
- جدول أعمال القرن ٢١ والسلع الأساسية؛
- جدول أعمال القرن ٢١ والتكنولوجيا؛

(٢٢) الفقرة ٣ (أ) من الاستنتاجات ٤٠٧ (د - ٤٠).

(٢٣) مقرر مجلس التجارة والتنمية رقم ٤٠٢ (د - ٣٩) بشأن التنمية المستدامة المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣.

- جدول أعمال القرن ٢١ والخدمات:
- جدول أعمال القرن ٢١ والفقر:
- جدول أعمال القرن ٢١ والشخصنة.

١ - مجلس التجارة والتنمية

١٠٥ - يضطلع المجلس وهيئاته الفرعية المختلفة ببرامج عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد. وقرر مجلس التجارة والتنمية تنظيم مداولاته بشأن التنمية المستدامة على النحو التالي: (أ) مع مراعاة أهمية موضوع "التجارة والبيئة"، سينتavoل المجلس مسألة في إطار هذا الموضوع في الجزء الأول من كل دورة من دوراته السنوية؛ (ب) سينظر في موضوع آخر أو مواضيع أخرى بشأن التنمية المستدامة في الجزء الثاني من كل دورة من دوراته السنوية.

التجارة والبيئة

١٠٦ - فيما يتعلق بالتجارة والبيئة، قرر مجلس التجارة والتنمية أن يولي الاهتمام بال المجالات التالية بوصفها من عناصر برنامج عمله الحكومي الدولي الموسوعي بشأن جوانب التنمية المستدامة المتصلة بالتجارة:

- الاتجاهات في ميدان التجارة والبيئة في إطار التعاون الدولي؛

- التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، بما في ذلك ضرورة ضمان ألا تصبح التدابير البيئية أداة للحماية؛

- تحليل أثر الأنظمة والمعايير المتصلة بالبيئة على قدرة الصادرات على المنافسة، ولا سيما صادرات البلدان النامية؛

- بناء وعي وتفهم متزايدين للروابط بين التجارة والبيئة والتنمية؛

- النظر في الأوضاع الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

- جمع المعلومات بشأن الأنظمة والتدابير البيئية التي قد يكون لها أثر في التجارة وخاصة تجارة البلدان النامية، وتحليل هذه المعلومات ونشرها؛

- اجراء تحليل مقارن للتجارب القطرية فيما يتعلق بطرق ووسائل تشجيع وتوسيع التجارة وتنويعها دون إحداث تدهور في قاعدة الموارد الطبيعية أو استنفادها (مع التركيز بشكل خاص على قدرة الصادرات على المنافسة).

١٠٧ - وبأهلاً مجلس التجارة والتنمية برنامج عمله بشأن التجارة والبيئة في الجزء الأول من دورته الأربعين بمداولات بشأن مسألة "الاتجاهات في ميدان التجارة والبيئة في إطار التعاون الدولي". وتدعمت المناقشات بتقرير أعدته أمانة الأونكتاد^(٢٤). ومساهمات فريق الخبراء. وقرر المجلس النظر في موضوع "أثر السياسات ذات الصلة بالبيئة على قدرة الصادرات على المنافسة وعلى الوصول إلى الأسواق" في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين.

المواضيع الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة

١٠٨ - سينظر مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الثاني من دورته الأربعين (نيسان/أبريل ١٩٩٤) في موضوع "آثار استيعاب التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة"^(٢٥).

٢ - الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية

١٠٩ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قرر الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية أن يكون أحد عناصر برنامج عمله "النظر في أثر السياسات والتدابير البيئية في الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية بهدف تقديم توصيات بزيادة هذه الفرص". وبأهلاً الفريق مناقشاته بشأن التدابير البيئية والفرص التجارية في دورته الثانية.

٣ - اللجنة الدائمة للسلع الأساسية

١١٠ - أدرجت اللجنة الدائمة المجالات التالية في برنامج عملها بشأن تشجيع التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية:^(٢٦)

١ - تحليل التجارب الوطنية في إدارة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بإنتاج السلع الأساسية:

TD/B/40(1)/6 (٢٤)

سيتولى تقرير أعدته أمانة TD/B/40(2) وكذلك فريق الخبراء تقديم العون للمناقشات.^(٢٥)

الأونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، TD/B/CN.1/8. (٢٦)

- ٢ - استكشاف الصلات بين سياسات السلع الأساسية، واستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة:
- ٣ - تعين المشاكل البيئية التي ينفرد بها إنتاج وتجهيز السلع الأساسية، ودراسة طرق تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الدعم المالي والتقني الدولي، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً لمعالجة هذه المشاكل:
- ٤ - تعين سبل تحسين قدرة المنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية على المنافسة:
- ٥ - دراسة الطريقة التي يمكن بها لأسعار السلع الأساسية الطبيعية والسلع التركيبية المنافسة لها أن تعكس التكاليف البيئية.

باء - أنشطة المتابعة الأخرى في الأونكتاد
١ - الدراسات الموجهة نحو السياسات

١١١ - من المطلوب القيام بتحليل للسياسات ومناقشتها وكذلك الاضطلاع بالعمل المفاهيمي من أجل الفهم الأفضل للصلات بين التجارة والتنمية. وتحلّب الفقرة ٢٢-٢ (أ) من جدول أعمال القرن ٢١ إلى الأونكتاد ومؤسسات أخرى "إجراء دراسات مستفيضة من أجل تحسين فهم العلاقة بين التجارة والبيئة في تعزيز التنمية المستدامة". وقد وضع الأونكتاد برنامج واسع النطاق لإجراء بحوث موجهة نحو السياسات. وجرى إعداد تقارير بشأن مواضيع محددة، أشير إلى البعض منها أعلاه، لتقديم العون إلى المناقشات على الصعيد الحكومي الدولي. ويجري إعداد دراسات أخرى، ممولة من الموارد الخارجية عن الميزانية، تغطي مجموعة من المواضيع.^(٢٧) وجرى الاضطلاع بعدد من هذه الدراسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الفرع الخامس أدناه).

٢ - نشر المعلومات

١١٢ - وفقاً لدوره المحدد أعلاه، يقدم الأونكتاد المعلومات إلى واعضي السياسات، من خلال الدراسات، واجتماعات الإحاطة بالمعلومات، وحلقات العمل والحلقات الدراسية. ويجري تنسيق هذه الأنشطة مع المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة.

(٢٧) من بين المانحين حكومات إيطاليا، والنرويج، وهولندا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والمركز الدولي لبحوث التنمية.

١١٣ - وأشار الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية إلى أهمية المساعدة التقنية، والتي ترمي في جملة أمور إلى توفير المعلومات المتعلقة بالأنظمة البيئية للبلدان النامية. وفي هذا الإطار، شدد الفريق العامل على أهمية وتكامل أدوار الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالتجارة والبيئة.

١١٤ - وطلبت الفقرة ٢ - ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى الأونكتاد مواصلة جمع المعلومات الملائمة. ويقوم الأونكتاد بتعديل قاعدة بياناته الخاصة بتدابير الرقابة التجارية لكي تشمل التدابير البيئية التي قد يكون لها أثر على التجارة. وقد استفادت الأمانة من المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء.

١١٥ - وتتولى الأمانة أيضا تطوير نظام (التجارة الخضراء)، وهو نظام للمعلومات المحسوبة والذي يسمح بترميز واسترداد المعلومات المتعلقة بشواغر وتدابير النواuges البيئية، باستخدام حاسوب شخصي. وجرى إعداد نسخة تجريبية من النظام وكذلك دليل للمستعملين.

٣ - المساعدة التقنية

١١٦ - يقدم الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المساعدة التقنية إلى البلدان النامية للمساعدة في إيجاد وعي وفهم للصلات المعقدة بين التجارة والبيئة والتنمية، وللمساعدة في بناء القدرات المؤسسية من أجل التحرك نحو تكامل السياسات التجارية والبيئية على الصعيد الوطني، ولدعم مشاركة البلدان النامية في المداولات الدولية بشأن التجارة والبيئة.

١١٧ - ويتولى الأونكتاد تنفيذ مشروع بشأن وضع البطاقات البيئية والتجارة، والذي يتولى تمويله المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا. والغرض من هذا المشروع هو معاونة البلدان النامية في دراسة الأحوال التي يمكن في ظلها أن تستفيد من وضع البطاقات البيئية والأحوال التي يمكن للبطاقات البيئية في ظلها أن تكون بمثابة حاجز أمام التجارة.

١١٨ - ويجري وضع برنامج دورة تدريبية عن التجارة والبيئة بدعم مالي من حكومة لكسمبرغ وماهرين آخرين، كجزء من برنامج "التدريب التابع للأونكتاد". وقدمت نسخة تجريبية في حلقة عمل عقدت في كوالالمبور في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، واستضافتها الغرفة التجارية الماليزية. وعقدت دورة ثانية في نيودلهي، واستضافها المعهد الهندي للتجارة الخارجية، يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وستعقد حلقة دراسية تدريبية عن التجارة والبيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية قبل انعقاد المؤتمر في برلين في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتسبق هذه الحلقة الدراسية المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويساهم برنامج الأمم

المتحدة للبيئة في زيادة تحسين حزمة البرامج وكذلك في تنظيم حلقات عمل. وستعقد حلقة دراسية في نیروبی، ويستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل الدول الافريقية (١٥-١١ تموز/يولیه ١٩٩٤).

١١٩ - وترد في الفقرات ١١٥-١١٢ أعلاه والفقرات ١٢٥-١٢١ (برنامج الأمم المتحدة الانمائي) و ١٢٦-١٢٨ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) أدناه المزيد من المعلومات عن الأنشطة الأخرى للمساعدة التقنية.

المرفق الثاني: التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

١٢٠ - يجري الاضطلاع بأنشطة الأونكتاد بشأن التجارة والبيئة على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الأمانة على حد سواء بالتشاور مع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعرفيفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"), وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من المؤسسات الدولية، ومعأخذ الأعمال المتاحة بالفعل في هذه المنظمات في الاعتبار. وقد بينت التجربة وجود تكامل بين أعمال الأونكتاد وهذه المؤسسات التي أقيمت معها تعاون فعلي. ويشارك الأونكتاد كمراقب في الفريق العامل المعنى بالتدابير البيئية والتجارة الدولية التابع لمجموعة "غات"، ولجنة التجارة والتنمية التابعة لمجموعة "غات"، وفي الدورة المشتركة لخبراء التجارة والبيئة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٢٨).

ألف - التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢١ - يضطلع الأونكتاد بالاشراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدد من الأنشطة على سبيل المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. والهدف هو زيادة تفهم العلاقات المعقدة بين التجارة والبيئة والتنمية من خلال دراسات تركز على السياسات العامة، والمساهمة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في بناء قدرة مؤسسية على معالجة التداخل بين التجارة والبيئة؛ ودعم المشاركة الفعالة لهذه البلدان في المداولات التي تجرى في المؤسسات الدولية ذات الصلة. والغرض النهائي هو المساهمة في جعل السياسات التجارية والبيئية متعاضدة سعيا لتحقيق التنمية المستدامة.

١٢٢ - وأحد المكونات الهامة لبرنامج الأنشطة العام الذي صمم يتكون من دراسات حالة تخص كل منها قطر محدد بشأن التفاعلات بين السياسات التجارية والبيئية، وتتضمن المؤسسات الحكومية ومؤسسات البحث الوطنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (المشروع INT/92/207). والأقطار التالية مشتركة في المشروع: أوغندا، والبرازيل، وبولندا، وتايلاند، وتركيا، وجامايكا، وزمبابوي، والسنغال، والصين، والفلبين، وفييت نام، والكاميرون، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا، والهند.

(٢٨) الأونكتاد، "报 告 民 会 商 贸 和 发 展 委 员 会 第 一 部 分"。和上文第 120 段的表述一致，原文为 "يشار إلى أن تعاون الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقتصر على تكامل العمل بينهما في مجال التجارة والبيئة، وذلك من خلال إنشاء فريق عمل مشترك يضم ممثلين عن الأونكتاد والبيئة والتجارة، وذلك في إطار لجنة التجارة والتنمية التابعة لمجموعة "غات"."

الاستنتاجات رقم ٤٠٧ (د - ٤٠) TD/B/40 (١/١٤) (المجلد ١).

١٢٣ - وكما ذكر أعلاه تطلب الفقرة ٢٢-٢ من جدول أعمال القرن ٢١ من الأونكتاد وغيره من المؤسسات الدولية ذات الصلة "(أ) إجراء دراسات مستفيضة من أجل تحسين فهم الصلات بين التجارة والبيئة لتعزيز التنمية المستدامة". وتشير الفقرة نفسها بعد ذلك إلى ضرورة "(ب) تشجيع إجراء حوار بين دوائر التجارة والدوائر الإنمائية والبيئية". وإجراء دراسات الحالة الخاصة بأقطار المحددة، وتوصيل نتائجها إلى مختلف الجماعات في كل قطر، يساهمان في تحقيق هذا الحوار على الصعيد الوطني. وقد نظم الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، عدداً من حلقات العمل الإقليمية والحلقات الدراسية الوطنية للمساعدة في هذه العملية. وتبلغ نتائج البرنامج أيضاً إلى مجلس التجارة والتنمية وغيره من الهيئات الحكومية الدولية ذات صلة.

١٢٤ - وإضافة إلى ذلك، يجري الاضطلاع بدراسات وحلقات عمل وحلقات دراسية وغيرها ذلك من الأنشطة في إطار مكونات "التجارة والبيئة" من المشاريع الإقليمية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لآسيا والمحيط الهادئ (المشروع RAS/92/034)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المشروع RLA/92/012)، التي ينفذها الأونكتاد. وعلى سبيل المثال عقدت حلقات دراسية إقليمية عن التجارة والبيئة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بوغوتا، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ولبلدان جنوب آسيا (نيودلهي، كانون الثاني/يناير). ويتعاون الأونكتاد أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "مسائل التنمية المستدامة والتجارة" في سياق عدد من المشاريع الوطنية (أرقام التخطيط الإرشادية).

١٢٥ - ويخطط الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء فريق استشاري رفيع المستوى لمساعدة كلا المنظمتين في تنفيذ "برنامج للتجارة/البيئة والتنمية" وفقاً لولاية كل منها و مجالات اختصاصها.

باء - التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٢٦ - أقام الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاوناً وثيقاً. واشتراك المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمين العام للأونكتاد في استضافة اجتماع رفيع المستوى في "البيئة والتجارة: منظير البلدان النامية"، عقد في جنيف في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤. وكما طلب في ذلك الاجتماع، تقوم المؤسسات بتقديم ورقة مشتركة لهذه الدورة من دورات لجنة التنمية المستدامة.

١٢٧ - وقد اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الأونكتاد في عدد من الدراسات الخاصة بأقطار محددة بشأن الصلات بين التجارة والبيئة، بشكل يكمل الدراسات المماثلة التي اضطلع بها في إطار ترتيبات التعاون المذكورة أعلاه بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٨ - ويساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا في منهج التجارة والبيئة (انظر أعلاه). وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد معا بتنظيم حلقة دراسية للبلدان الأفريقية عن التجارة والبيئة يستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (تموز/يوليه ١٩٩٤).

جيم - التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

١٢٩ - عين الأونكتاد بوصفه مديرًا تنفيذياً للمهام المتعلقة بالتجارة والتنمية في الاجتماع الأخير للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٤. ويشمل دور الأونكتاد كمدير منفذ للمهام المتعلقة بالتجارة والبيئة: تبادل المعلومات، والتشاور فيما بين الوكالات، وحفظ الأنشطة والبرامج المشتركة، ووضع الاستراتيجيات المشتركة، وتقديم التقارير عن الأنشطة والتقدم المحرز؛ وستساعد جميعها في تحديد استراتيجيات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحديد المجالات التي يمكن القيام فيها بمزيد من الأعمال لتنظر فيها لجنة التنمية المستدامة.

المرفق الثالث: مساهمات مجلس التجارة والتنمية بشأن التجارة والبيئة

البند ٤ - إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة

الاستنتاجات رقم ٤٠٧ (٤٠٢ د-٤): التنمية المستدامة

١ - وفقاً للمقرر ٤٠٢ (٣٩-٤) الصادر عن الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية، أجرى المجلس تبادلاً لوجهات النظر حول أوجه الترابط بين السياسات التجارية والبيئية. ومما ساعد في مناقشات المجلس وأثراها الوثائق الممتازة التي أعدتها أمانة الأونكتاد ومساهمات فريق من الخبراء جيء بهم من عدة مناطق.

٢ - وخلص المجلس إلى أن تقارباً واسعاً في الآراء قد ظهر بشأن العناصر التالية:

(أ) تشكل أوجه الترابط المعقدة بين التجارة والبيئة تحديات ذات شأن أمام السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولم يبرز إلا مؤخراً وعي متزايد بأهمية أوجه الترابط هذه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى من أجل تحقيق أوسع تنسيق دولي ممكن للسياسات البيئية والتجارية عن طريق التعاون الحكومي الدولي. وينبغي أن يكفل هذا التعاون الشفافية والتناسق في وضع سياسات بيئية وتجارية متعاضدة.

(ب) إن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وراسخ وغير تميّز يوكل التنبؤ بإجراءاته ويتفق مع أهداف التنمية المستدامة ويفضي إلى التوزيع الأمثل للإنتاج العالمي وفقاً للميزة النسبية إنما يعود بالنفع على جميع الشركاء التجاريين. وبإضافة إلى ذلك، فتحسين سهولة الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية، بالاقتران مع وضع سياسات سليمة في مجال الاقتتصاد الكلي والبيئة، من شأنه أن يكون له أثر بيئي إيجابي كما أنه يسهم وبالتالي بـإسهاماً كبيراً فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة.

(ج) وينطوي اختتام جولة أوروغواي بنجاح على إمكانية أن يسهم، من خلال تحرير التجارة ووضع قواعد ونظم متعددة الأطراف واضحة وفعالة، في إبراء توزيع أكثر كفاءة للموارد الوطنية بما يشجع النمو الاقتصادي السليم ويخلق المزيد من الموارد لتحسين المعايير البيئية الوطنية والتقليل إلى أدنى حد من التفاسيات والتلوث.

- (د) ينبغي حل المشاكل البيئية قدر المستطاع من خلال سياسات ملائمة في مجال الاقتتصاد الكلي والبيئة وليس من خلال فرض قيود على التجارة. وبهذا يحصل جرى التأكيد على أهمية أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وبشكل خاص في البلدان الصناعية، وعلى الصلة بين الفقر وتردي البيئة وبين تردي البيئة والوصول إلى التكنولوجيات الأقل تلوينا. وينبغي تشجيع ما تقوم به البلدان كل على حدة من جهود رامية إلى تشجيع استجلاب الإنجازات الخارجية إلى الداخل ومدتها بدعم دولي واسع النطاق. غير أن قدرة البلدان النامية على فعل ذلك سوف تتأثر بشدة بالشروط التي تستطيع بموجبها تصدير منتجاتها.
- (ه) ينبغي للبلدان أن تسعي إلى تفادي استخدام القيود التجارية أو تشويه التبادل التجاري كوسيلة للتعويض عن فوارق التكلفة الناشئة عن الاختلافات في المعايير والأنظمة البيئية، حيث أن استخدامها يمكن أن يؤدي إلى تحريف التبادل التجاري وزيادة النزاعات الحمائية.
- (و) أما فيما يتعلق بمعايير المنتجات فلا بد من إقامة توازن بين مزايا التنسيق، من وجهة نظر التجارة والشفافية، ومزايا إباحة الاختلافات في المعايير الوطنية، من وجهة نظر التنمية المستدامة. وفيما يتصل بعمليات التجهيز، يمكن أن يعود وجود معايير تجهيز صارمة بمنافع إيجابية على التنمية المستدامة عن طريق إزالة بعض التكاليف الخفية للممارسات البيئية غير السليمة. ولن يحتاج الأمر إلى تنسيق معايير التجهيز حيثما لا تكون لعمليات التجهيز المعنية أية آثار بيئية عابرة للحدود أو عالمية النطاق.
- (ز) حيثما يكون التنسيق ملائماً، يمكن أن توفر هيئات توحيد المقاييس، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، محافل مفيدة في مجالات اختصاصها (مثل وضع العلامات الإيكولوجية، وتحليل دورة الحياة، والإدارة الإيكولوجية). وحيثما لا يكون التنسيق مناسباً يمكن التفكير في الاعتراف المتبادل بالمعايير و/أو استحداث معايير قابلة للمقارنة.
- ٣ - ووافق المجلس على أن العناصر المحددة التالية ذات أهمية كبيرة لأعمال الأونكتاد الأخرى:
- (أ) يمكن الدور الخاص للأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة في تحليل السياسات ومناقشتها، والعمل المفاهيمي، وبناء تواافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن التفاعل بين السياسات البيئية والتجارية، وإيصال المعلومات إلى واصعي السياسات، وتشجيع عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة في شأنها. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمشاكل البلدان النامية

وظروفها الخاصة، بما في ذلك أقلها نموا. وينبغي أيضا إيلاء العناية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(ب) ولقد بدأت أفضليات المستهلكين في بلدان عديدة تتجه نحو المنتجات "الأكثر ملاءمة للبيئة". ويحتاج الأمر إلى إجراء دراسات لتقدير التكاليف الاقتصادية المتصلة بتحفيض الآثار البيئية السلبية لعمليات الإنتاج والاستهلاك من جهة، وفرص السوق المتاحة للمصدرين والتي قد تتدفق من الطلب على مثل هذه المنتجات "الملازمة" من جهة أخرى. وسوف يبدأ الفريق العامل المخصص لتوسيع نطاق الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية هذا العمل في دورته الثانية الوشيكة.

(ج) ويحتاج الأمر إلى إيلاء مزيد العناية في الأونكتاد لصكوك السياسات العامة التي تستند إلى دوافع بيئية ولها تأثير على التجارة، كذلك المتعلقة بالتلقييف، ووضع العلامات، وإعادة التدوير. وينبغي النظر بأكبر قدر ممكن في أبكر مراحل التنمية الممكنة في تأثير هذه الصكوك على الشركاء التجاريين، وخاصة على المصدررين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وتعد الشفافية عنصرا رئيسيا بهذا الخصوص.

(د) ويجب أن تراعي برامج وضع العلامات الايكولوجية، قدر المستطاع، مصالح البلدان المنتجة في مجال التجارة والتنمية المستدامة، وبشكل خاص مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويحتاج الأمر إلى تعاون دولي بشأن هذه البرامج وإلى المزيد من دراستها.

(ه) كما يحتاج الأمر إلى دراسة آثار المبادئ التوجيهية الإجرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحقيق تكامل السياسات التجارية والبيئية وبرنامج عملها المقبل. وينبغي مواصلة تطوير التفاعل بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هي والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية الأخرى العاملة في مجال التجارة والبيئة من قبيل مجموعة "غات".

(و) والمساعدة الإنمائية، وخاصة المساعدة التقنية منها، ذات أهمية حيوية بالنسبة لخلق القدرة الملائمة لمعالجة مجموعة المشاكل الهامة والمترابطة في ميدان التجارة والبيئة. وقد تبين أن أنشطة أمانة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية مفيدة بدرجة عالية للحكومات بهذا الخصوص، وينبغي مواصلتها. ولذلك فإن البلدان المانحة، والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها أن تزيد بشكل ملحوظ الأموال المتاحة للمساعدة التقنية في ميدان التجارة

والبيئة، وخاصة لصالح أقل البلدان نموا والوكالات المتعددة الأطراف ذات الصلة، مدعوة إلى أن تفعل ذلك.

(ز) وعلى البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تبذل المزيد من الجهد للرد بسرعة وبصورة كاملة على استبيان أمانة الأونكتاد بشأن التدابير البيئية التي يمكن أن يكون لها تأثير على التجارة.

٤ - ويوصي المجلس بما يلي:

(أ) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الأربعين في موضوع: "ما للاستيعاب الداخلي للتکالیف الخارجیة من تأثیر علی التنمية المستدامة";

(ب) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين، ودون الإخلال بالمقررات اللاحقة المتخذة في سياق عملية استعراض وتقييم برامج عمل الأجهزة الحكومية الدولية التي ستجري في عام ١٩٩٤، في موضوع: "تأثير السياسات ذات الصلة بالبيئة على قدرة الصادرات على المنافسة وعلى الوصول إلى الأسواق".

الجلسة العامة ٨٣٢
المعقدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

- - - - -